

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/NZL/2006
26 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكل الجزء الأول من تقارير الدول الأطراف

نيوزيلندا

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦]

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٨٤-١	أولاً - معلومات وقائعية وإحصائية عامة.....
٣	٤٨-١	ألف - الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.....
١٤	٨٤-٤٩	باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني.....
٢١	١٣٤-٨٥	ثانياً - الإطار العام لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.....
٢١	٨٨-٨٥	ألف - قبول نيوزيلندا بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.....
٣٥	١٢٤-٨٩	باء - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني.....
٤٢	١٣١-١٢٥	جيم - الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني.....
٤٣	١٣٤-١٣٢	دال - دور عملية تقديم التقارير في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني ...

أولاً - معلومات وقائعية وإحصائية عامة

ألف - الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

الأرض

١ - تقع نيوزيلندا في جنوب غرب المحيط الهادئ، في منتصف المسافة الفاصلة بين خط الاستواء والقطب الجنوبي، وتتألف من جزيرتين رئيسيتين هما جزيرة الشمال وجزيرة الجنوب، ومن عدد من الجزر الأصغر. وتبلغ مساحتها الإجمالية ٢٦٨ ٠٢١ كيلومتراً مربعاً، أي أنها تماثل في حجمها اليابان أو الجزر البريطانية. وأكبر جيران نيوزيلندا هي أستراليا في الغرب، ونيوكاليدونيا وفيجي وتونغا في الشمال. وتتميز هذه المنطقة من العالم بالبراكين النشطة وكثرة الزلازل. وتتم الحدود الفاصلة بين الصفيحة الهندية - الأسترالية وصفيحة المحيط الهادئ عبر نيوزيلندا، وكان للعمليات الناتجة عن تصادم الصفيحتين أثر بالغ في تحديد حجم نيوزيلندا وشكلها وسماها الجيولوجية. وتشمل جبال الألب الجنوبية الواقعة في جزيرة الجنوب والتي ترتفع تحت غطاء ثلجي دائم وأهوار جليدية كثيرة ١٩ قمة يزيد ارتفاعها على ٣ ٠٠٠ متر. وتغطي الجزيرتان الرئيسيتان مسافة ١ ٦٠٠ كيلومتر تمتد من الطرف الشمالي إلى أقصى الطرف الجنوبي، ولا يبعد أي جزء منهما عن المحيط الذي يحدهما بأكثر من ١٢٠ كيلومتراً. ويسهم طول الحدود الساحلية لنيوزيلندا والمسافة التي تفصلها عن أقرب البلدان المجاورة لها في منحها رابع أكبر منطقة اقتصادية بحرية حصرية في العالم. كما يشكل إقليم روس الواقع في القارة القطبية الجنوبية جزءاً من نيوزيلندا.

التاريخ

٢ - يعتقد أن أول مستوطنين بولينيزيين وصلوا إلى نيوزيلندا منذ أكثر من ١ ٠٠٠ سنة. وما أن جاء القرن الثنائي عشر حتى كانت المستوطنات الماورية متناثرة في معظم أنحاء البلد. وفي عام ١٦٤٢، وقعت أنظار الملاح الهولندي آبل تسمان على نيوزيلندا، ولكن ١٢٧ سنة أخرى مضت قبل أن يصبح القبطان البحري البريطاني، جيمس كوك، أول أوروبي تطأ قدمه نيوزيلندا في عام ١٧٦٩. وبدأ الاستيطان الأوروبي المنظم في منتصف القرن التاسع عشر.

٣ - وفي عام ١٨٤٠، أبرمت معاهدة وايتانغي بين قبائل إيوي الماورية (وهي قبائل نيوزيلندا الأصلية) والتاج البريطاني. وهذه المعاهدة هي الصك التأسيسي لنيوزيلندا الحديثة.

الاتجاهات الديموغرافية الرئيسية

٤ - مرت نيوزيلندا بتحول ديموغرافي مماثل للتحويلات التي شهدتها بلدان متقدمة أخرى. فقد ارتفعت نسبة سكان المدن ارتفاعاً شديداً، وأخذ متوسط حجم الأسرة ينخفض ببطء، بينما يزداد عدد المسنين. وتشير الإسقاطات إلى بقاء النمو السكاني وإلى استمرار التقدم المطرد في سن السكان. ومن المميزات الخاصة لتجربة نيوزيلندا تنوع المجموعات الإثنية المتزايدة. وتمثل المجموعات ذات الأصل غير الأوروبي نسبة متزايدة من السكان المقيمين في نيوزيلندا.

السكان

٥- بلغ عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا ٣,٧٤ ملايين نسمة في تعداد للسكان أجري في عام ٢٠٠١. وبلغت الكثافة السكانية ١٣,٨ شخصاً في الكيلومتر المربع. ويجرى تعداد السكان كل خمس سنوات. وقد أجري آخر تعداد في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦. ولا تتوفر لحد الآن إحصائيات هذا التعداد الأخير.

٦- ويمكن، بين تعدادين، تقدير عدد السكان المقيمين فقط (باستعمال إحصائيات التعداد وعدد المواليد والوفيات والمهاجرين). ويقدر عدد السكان المقيمين في نيوزيلندا، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بـ ٤,٠٩٨ ملايين. وتقدر نسبة نمو السكان خلال شهر حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٥ بنحو ٨٠٠ ٣٦ (٠,٩ في المائة) مقابل ٥٢ ٢٠٠ (١,٣ في المائة) خلال شهر حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٤. وقد ساهم عنصراً تغير السكان، الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة (الدائمة والطويلة الأمد)، في هذا النمو السكاني بما قدره ٢٨ ٢٠٠ و ٨ ٦٠٠ نسمة علي التوالي. والسبب الرئيسي لانخفاض نمو السكان في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ هو انخفاض صافي الهجرة. وتتغير معدلات الزيادة الطبيعية ببطء مع مرور الزمن بينما يشهد صافي الهجرة في السياق النيوزيلندي تقلبات كبيرة (أكثر من ٤٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٧، انخفضت إلى أقل من ١٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٩ وارتفعت مرة أخرى لتفوق ٤٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٣).

السكان بحسب الجنس

٧- شكلت النساء ٥١,٢ في المائة من السكان المقيمين في عام ٢٠٠١. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قدر عدد السكان المقيمين بنحو ٢ ٠١٦ ٨٠٠ من الذكور و ٢ ٠٨١ ٤٠٠ من الإناث. وقد تجاوز عدد النساء عدد الرجال بمهامش ضئيل منذ أواخر الستينات، وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كان يوجد ما يقرب من ١٠٣ امرأة مقابل كل ١٠٠ رجل. وتتفاوت نسب الجنسين تفاوتاً كبيراً لدى المجموعات الإثنية التي أصلها من المهاجرين.

التكوين الإثني

٨- بلغت نسبة النيوزيلنديين المنحدرين من أصل أوروبي ٨٠ في المائة من السكان المقيمين وفقاً لتعداد عام ٢٠٠١؛ بينما بلغت نسبة الماوريين ١٤,٧ في المائة. وكانت غالبية النسبة المتبقية مؤلفة من مجموعة إثنية من شعوب جزر المحيط الهادئ (٦,٥ في المائة) أو مجموعة إثنية آسيوية (٦,٦ في المائة).

٩- وقد حدثت زيادة كبيرة في عدد المهاجرين الجدد الذين يعيشون في نيوزيلندا (وهم أشخاص ولدوا في الخارج ولم يكونوا مقيمين أثناء التعداد السابق). إذ ارتفع عدد هذه المجموعة من ١٦٤ ٥٠٠ نسمة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٢ ٧٠٠ نسمة في عام ٢٠٠١، أي بزيادة قدرها ٢٣ في المائة.

١٠- ولا تزال آسيا المصدر الرئيسي للمهاجرين الجدد (السكان المولودون خارج نيوزيلندا والذين أقاموا في نيوزيلندا مدة تقل عن عشر سنوات)، ووفد عدد أقل من الأشخاص من منطقة المحيط الهادئ، وكانت مستويات الوافدين من مناطق أخرى ماثلة لمستوياتهم في عام ١٩٩٦. وبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦، حلت آسيا محل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية كمصدر رئيسي للمهاجرين الجدد على مدى الأعوام العشرة السابقة.

ففي السنوات العشر حتى عام ١٩٩٦، كانت المصادر الثلاثة الأولى هي آسيا (٣٩,١ في المائة) وأوروبا (٢٣,٠ في المائة) والمحيط الهادئ (بما في ذلك أستراليا) (٢٦,٠ في المائة). وفي السنوات العشر حتى عام ٢٠٠١، كانت المصادر الثلاثة الأولى هي آسيا (٤٠,٦ في المائة) وأوروبا (٢١,٥ في المائة) والمحيط الهادئ بما في ذلك أستراليا (٢٠,٣ في المائة)، بينما زادت نسبة المهاجرين المولودين في أفريقيا من ٤,٨ في المائة من مجموع السكان المولودين في الخارج وفي نيوزيلندا في أقل من عشر سنوات إلى ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠١.

١١- واستمر حدوث تغيرات مهمة في تشكيل بلدان منشأ المهاجرين المولودين في آسيا على مدى الأعوام العشرة الماضية. ففي عام ١٩٨٦، كانت الصين وكمبوديا وماليزيا والهند واليابان تمثل أكثر من نصف إجمالي عدد المهاجرين المولودين في آسيا. وبحلول عام ١٩٩٦، وفد ما يقرب من ثلثي عدد المهاجرين المولودين في آسيا من جمهورية كوريا والصين وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين. وفي عام ٢٠٠١، كان ما يقرب من ٨٠ في المائة من إجمالي المهاجرين الوافدين من آسيا من البلدان التالية: الصين، والفلبين، وجمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، والهند، واليابان.

الجدول ١

المجموعة الإثنية - ثلاث إجابات كحد أقصى^(أ) و
(مجموع الإجابات)^(ب) والجنس

السكان المقيمون عادة بحسب تعدادي ١٩٩١ و ٢٠٠١				
النسبة المئوية من مجموع السكان		سنة التعداد		المجموعة الإثنية - ثلاث إجابات كحد أقصى (مجموع الإجابات) والجنس
سنة التعداد	سنة التعداد	٢٠٠١	١٩٩١	
٢٠٠١	١٩٩١	٢٠٠١	١٩٩١	مجموع الأوروبيين
٧٩,٨	٨٣,٠	١ ٣٩٤ ١٦٣	١ ٣٦٨ ٧٨٩	الذكور
٨٠,١	٨٣,٣	١ ٤٧٣ ٨٤٦	١ ٤١٤ ٢٣٦	الإناث
٨٠,٠	٨٣,٢	٢ ٨٦٨ ٠٠٩	٢ ٧٨٣ ٠٢٥	المجموع
				مجموع الماوريين
١٤,٧	١٣,٠	٢٥٧ ٤٨١	٢١٤ ٤٣١	الذكور
١٤,٦	١٣,٠	٢٦٨ ٧٩٧	٢٢٠ ٤١٦	الإناث
١٤,٧	١٣,٠	٥٢٦ ٢٨١	٤٣٤ ٨٤٧	المجموع
				مجموع سكان جزر المحيط الهادئ
٦,٥	٥,٠	١١٤ ١٥٣	٨٢ ٤٠٤	الذكور
٦,٤	٥,٠	١١٧ ٦٤٥	٨٤ ٦٦٩	الإناث
٦,٥	٥,٠	٢٣١ ٨٠١	١٦٧ ٠٧٠	المجموع

السكان المقيمون عادة بحسب تعدادي ١٩٩١ و ٢٠٠١				
النسبة المئوية من مجموع السكان		سنة التعداد		المجموعة الإثنية - ثلاث إجابات كحد أقصى (مجموع الإجابات) والجنس
سنة التعداد		سنة التعداد		
٢٠٠١	١٩٩١	٢٠٠١	١٩٩١	
				مجموع الآسيويين
٦,٤	٣,٠	١١٢ ٦٤٤	٤٩ ٣٩٥	الذكور
٦,٨	٣,٠	١٢٤ ٨١٨	٥٠ ٣٦١	الإناث
٦,٦	٣,٠	٢٣٧ ٤٥٩	٩٩ ٧٥٦	المجموع
				مجموع الآخرين
٠,٨	٠,٢	١٣ ١٢٢	٣ ٦١٥	الذكور
٠,٦	٠,٢	١١ ٨٠٢	٣ ٠٧٨	الإناث
٠,٧	٠,٢	٢٤ ٩٢٤	٦ ٦٩٣	المجموع
				مجموع السكان ^(٥)
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١ ٧٤٧ ٧٥٢	١ ٦٤٨ ٢٣٩	الذكور
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١ ٨٣٨ ٩٨٢	١ ٦٩٧ ٥٧٤	الإناث
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣ ٥٨٦ ٧٣١	٣ ٣٤٥ ٨١٣	المجموع

(أ) أفضلت التغييرات التي أدخلت على شكل السؤال المتعلق بالانتماء الإثني المستخدم في تعداد عام ١٩٩٦ إلى عدم اتساق بعض البيانات بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ أو بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١. ولهذا السبب لم تدرج في الجدول بيانات عام ١٩٩٦. ويرد في النص مزيد من المعلومات عن هذه التغييرات.

(ب) جمعت البيانات الإثنية في هذا الجدول باستخدام ثلاث إجابات كحد أقصى لكل شخص. فإذا أعطى شخص ما أكثر من ثلاث إجابات أخذت في الاعتبار المجموعات الإثنية الثلاث التي تستأثر بالأولوية العليا بحسب نظام تسجيل الأولويات. وهذه الطريقة هي نفس الطريقة التي استخدمت في عام ١٩٩١. ويمكن أيضاً أن تركز البيانات الخاصة بعام ٢٠٠١ على حصيلة ست إجابات كحد أقصى.

(ج) يشمل ذلك جميع الأشخاص الذين ذكروا انتماءهم إلى مجموعة إثنية سواء بوصفها المجموعة الإثنية الوحيدة أو بوصفها واحدة من عدة مجموعات إثنية. وفي الحالات التي أبلغ فيها أشخاص انتماءهم إلى أكثر من مجموعة إثنية واحدة جرى عددهم في كل مجموعة مشمولة بذلك.

(د) لا يشمل ذلك الأشخاص الذين لم يحددوا انتماءهم إلى أي مجموعة إثنية. تم تقريب جميع الأرقام الواردة في هذا الجدول جزافاً إلى الرقم العشري الثالث.

سن السكان

١٢ - تغير التكوين العمري للسكان النيوزيلنديين خلال العقد الفائت. فبين شهر حزيران/يونيه من عام ١٩٩٥ ونفس الشهر من عام ٢٠٠٥، سجل عدد الأطفال (صفر-١٤ سنة) ارتفاعاً قدره ٣٢ ٠٠٠ طفل (٣,٨ في المائة). إلا أنه خلال شهر حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٥ شهد عدد الأطفال انخفاضاً قدره ٥ ٩٠٠ طفل أو بنسبة ٠,٧ في المائة (من ٨٨٥ ٣٩٠ إلى ٨٧٠ ٤٩٠). وكانت سنة ٢٠٠١ السنة الوحيدة الأخرى التي سجل فيها

انخفاض في عدد الأطفال خلال شهر حزيران/يونيه. وفي شهر حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٥، بلغت نسبة الأطفال ٢١,٥ في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا، مقابل نسبة ٢٣,١ في المائة التي سجلت في حزيران/يونيه ١٩٩٥.

١٣- وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بلغ السكان البالغون سن العمل (١٥-٦٤ سنة) ٢٠٠ ٢٧٢١ نسمة، بارتفاع قدره ٩٠٠ ٣٠ نسمة (١,٢ في المائة) مقارنة مع أرقام شهر حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٤. وقد سجلت هذه الفئة العمرية، التي تمثل أكبر نسبة من مجموع سكان نيوزيلندا في ٢٠٠٥، زيادة قدرها ٧٠٠ ٣١٨ نسمة (١٣,٣ في المائة) في الفترة الممتدة بين شهر حزيران/يونيه من عام ١٩٩٥ ونفس الشهر من عام ٢٠٠٥. وقد سجل عدد السكان الأكبر سناً ضمن فئة السكان الذين هم في سن العمل (٤٥-٦٤) نسبة زيادة أعلى (٣٢,٦ في المائة) من نسبة زيادة العاملين من الشباب خلال العقد الماضي. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بلغ متوسط عمر السكان العاملين (١٥-٦٤ سنة) ٣٨,٧ سنة مقابل ٣٦,١ سنة سجلت في العقد السابق.

١٤- وخلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥، سجل عدد السكان البالغين ٦٥ سنة فما فوق زيادة قدرها ٧٠٠ ١١ نسمة (٢,٤ في المائة). وفي الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٩٥ وحزيران/يونيه ٢٠٠٥، سجل عددهم ارتفاعاً قدره ١٠٠ ٧٤ (١٧,٥ في المائة) من ٤٢٣ ٥٠٠ إلى ٤٩٧ ٥٠٠ نسمة. وقد سجلت نسبة الفئة العمرية من سكان نيوزيلندا البالغين ٦٥ سنة فما فوق زيادة ضئيلة جداً بحيث ارتفعت من ١١,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٢,١ في المائة في حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٥. وتشهد الفئة العمرية للبالغين ٦٥ سنة فما فوق بدورها تقدماً في السن. ومن بين المجموعات العمرية في هذه الفئة، كان تقدير نمو السكان من الرجال أعلى بصورة مستمرة من تقدير النمو الخاص بالنساء في الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٩٥ ونفس الشهر من عام ٢٠٠٥. وقد سجل عدد الرجال والنساء البالغين سن ٩٠ سنة فما فوق أكبر زيادة في هذا العقد، بحيث بلغت نسبة الرجال ٨١,٣ في المائة ونسبة النساء ٦١,٦ في المائة. وخلال نفس الفترة، شهد متوسط سن الفئة العمرية للبالغين ٦٥ سنة فما فوق ارتفاعاً من ٧٣,٣ سنة إلى ٧٤,٣ سنة.

الشباب ضمن الهيكل السكاني

١٥- في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (مؤقت)، قدر عدد الأشخاص في الفئة العمرية دون سن العشرين بنحو ٢٤٠ ١٨٥ شخصاً أو ٢٩ في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا. وفي إطار هذه الفئة، سجل عدد الأشخاص دون سن الخامسة انخفاضاً طفيفاً (من ٨٠٠ ٢٨١ شخص في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ٤٧٠ ٢٨١ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥)، وانخفض كذلك عدد الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين خمس وتسع سنوات (من ٢٩١ ٢٩٠ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ٧١٠ ٢٩٨ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥)، كما انخفض عدد الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ١٠ و١٤ سنة (من ١١٠ ٣١٢ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ٦٢٠ ٣٠٩ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥). بينما شهد عدد الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين خمس عشرة وتسع عشرة سنة ارتفاعاً بنسبة ١,٥ في المائة (من ٨٩٠ ٢٩٩ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ٤٤٠ ٣٠٤ شخصاً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥).

اختلاف السن فيما بين المجموعات الإثنية

١٦- خلال تعداد عام ٢٠٠١، كان متوسط عمر جميع سكان نيوزيلندا ٣٤,٨ سنة. وكان متوسط عمر المجموعة الإثنية الأوروبية ٣٦,٨ سنة (بما في ذلك ٤١,١ سنة للسكان من أصل بريطاني و٤٣,٨ سنة للسكان من أصل هولندي). وهذا الارتفاع في الهيكل العمري للمجموعات الأوروبية في نيوزيلندا يرجع إلى أن الكثير من أفرادها هاجروا إلى نيوزيلندا بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى أن أطفالهم ربما لم يعودوا يشعرون بالانتماء إلى المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها آباؤهم. إلا أن متوسط عمر بعض المجموعات الأوروبية الأقل شيوعاً في نيوزيلندا، مثل السكان من أصل فرنسي وروسي وإيطالي وألماني وسويدي يقل عن متوسط عمر مجموع سكان نيوزيلندا.

١٧- وأصغر متوسط عمر لمجموعات شعوب جزر المحيط الهادئ هو متوسط عمر سكان جزر توكيلاو الذي كان يبلغ ١٨,٩ سنة، في حين كان متوسط عمر الماوريين ٢١,٩ سنة. وأعلى متوسط عمر بين مجموعات سكان جزر المحيط الهادئ هو متوسط عمر سكان فيجي الذي كان يبلغ ٢٣,٧ سنة. وأكثر من ثلث شعوب جزر المحيط الهادئ في نيوزيلندا أطفال في حين لا تتعدى نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ٣,٣ في المائة. وللماوريين توزع عمري مماثل إذ تبلغ نسبة من يقل عمرهم عن ١٥ سنة ٣٧,٣ في المائة، ونسبة الأشخاص البالغين ٦٥ سنة فما فوق ٣,٤ في المائة فقط.

١٨- وكان لصينيي تايوان أدنى متوسط عمر بين المجموعات الآسيوية (٢٣,٣ سنة)، وللسريلانكيين أعلى متوسط عمر (٣٢,١ سنة). وكثير من الآسيويين مهاجرون جدد إلى نيوزيلندا وتتراوح فئاتهم العمرية بين الشباب والبالغين. وقد كانت أعمار أكثر من نصف الآسيويين (٥٥,٢ في المائة) تتراوح بين ١٥ و ٤٤ سنة، في حين كان عمر الربع منهم (٢٣,٦ في المائة) أقل من ١٥ سنة، ولم تتعد نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ فما فوق ٤,١ في المائة. وفي مقابل ذلك، ٤٣,٢ في المائة من إجمالي سكان نيوزيلندا كانت أعمارهم تتراوح بين ١٥ و ٤٤ سنة، بينما كانت نسبة الأطفال ٢٢,٧ في المائة ونسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فما فوق ١٢,١ في المائة.

١٩- وفي عام ٢٠٠١، كان متوسط عمر الإناث في نيوزيلندا ٣٥,٦ سنة، مقابل ٣٤,٠ سنة للذكور. وكانت الإناث من الماوريين وشعوب جزر المحيط الهادئ أصغر سناً مقارنة بجميع الإناث، إذ بلغ متوسط أعمارهن ٢٣,٠ و ٢١,٩ سنة على التوالي، في حين بلغ متوسط عمر الإناث الآسيويات ٢٩,٧ سنة في عام ١٩٩٦.

٢٠- ولدى الإناث الأوروبيات نسبة مسنات أعلى بكثير (حيث تصل نسبة اللواتي تبلغ أعمارهن ٦٥ سنة أو أكثر إلى ١٥,٣ في المائة، مقابل ٣,٨ في المائة فقط لدى مجموعات الماوري وشعوب جزر المحيط الهادئ والمجموعات الآسيوية معاً). وعلى عكس ذلك، يرجح أن تقل أعمار الإناث لدى الماوريين وشعوب جزر المحيط الهادئ عن ١٥ سنة (حيث تبلغ نسبتهن ٣٥,٧ في المائة و ٣٧,٤ في المائة على التوالي، مقابل ٢٠,٤ في المائة للإناث الأوروبيات). وتتركز الإناث الآسيويات في المجموعات التي هي في سن العمل (٧٣,٨ في المائة منهن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٦٤ سنة).

الاقتصاد

٢١- نيوزيلندا بلد متقدم ذو اقتصاد سوقي. وإبان الثمانينيات وفي بداية التسعينات، شهدت نيوزيلندا، ككثير من البلدان الأخرى، فترة تواصل فيها ركود النمو الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٩٣، بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في نيوزيلندا نسبة ٣,٦ في المائة. وقد ارتفع النمو الذي شهدته نيوزيلندا مؤخراً ارتفاعاً قوياً، فقد كان متوسط معدله ٣,٨ في المائة طيلة السنوات الخمس الماضية. ورغم أن مستويات المعيشة تظل نسبياً مرتفعة استناداً إلى المعايير الدولية، فقد تراجعت نيوزيلندا في المرتبة التي كانت تحتلها في ترتيب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بالدخل الفردي، ويرجع ذلك بالأساس إلى الارتفاع السريع في الدخل الذي شهدته اقتصادات أخرى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٢- وفي عام ١٩٨٤، بدأ تنفيذ برنامج هام لتحرير الاقتصاد. وأعيد توجيه السياسة الاقتصادية بدرجة كبيرة نحو إنشاء اقتصاد سوقي التوجه ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد الكلي. وكانت الإصلاحات الهيكلية سريعة وواسعة النطاق، وقد اقترنت باستراتيجية مالية متوسطة الأجل لمكافحة التضخم. وكانت آثار الإصلاحات الهيكلية واضحة. وكما هو الحال عادة بعد القيام بتغييرات هيكلية كبرى، كان من نتائج عملية التكييف أن حدث انخفاض كبير على المدى المتوسط في مستوى العمالة وذلك لأن القطاعات التي كانت محمية سابقاً وجدت نفسها عاجزة على المنافسة في الأسواق الدولية دون مساعدة الحكومة.

٢٣- ويعتمد اقتصاد نيوزيلندا الصغير، نسبياً، على التجارة الخارجية. وكانت نسبة كبيرة من صادرات نيوزيلندا التي تتألف أساساً من المنتجات الزراعية توجه إلى المملكة المتحدة. على أن نيوزيلندا قد تكيفت على مدى الأعوام الـ ٢٠ الماضية مع عالم متغير أصبحت تهيمن عليه اليوم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل أبرز. وأكبر أسواقنا التصديرية هي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. وقد طورت نيوزيلندا صناعاتها الزراعية والتحويلية لتلبية احتياجات أسواق المنتجات المتخصصة، وبذا قللت من اعتمادها على صادرات الألبان واللحوم والصوف نظراً لتزايد أهمية منتجات الحراة والبستنة وصيد الأسماك والصناعات التحويلية المتخصصة. كما تزايدت أهمية السياحة. وأسهمت السياحة الدولية بمبلغ ٧,٤ مليارات دولار نيوزيلندي في إيرادات التصدير في الاقتصاد خلال سنة ٢٠٠٤، أي بحوالي ١٨,٥ في المائة من مجموع إيرادات التصدير (مقابل ٥,٧ مليارات دولار نيوزيلندي كإيرادات من الألبان ومشتقاته، أو ١٤,٣ في المائة من مجموع إيرادات التصدير).

الدخل الفردي

٢٤- في التعداد الأخير لعام ٢٠٠١، بلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي ١٩ ٨٢٥ دولاراً للنيوزيلنديين من أصل أوروبي و١٤ ٨٢٧ دولاراً للنيوزيلنديين من أصل ماوري. وكانت هناك اختلافات كبيرة أيضاً في الدخل السنوية بين الرجال والنساء. ففي عام ٢٠٠١ بلغ متوسط دخل الرجل ٢٤ ٩١٣ دولاراً بينما بلغ متوسط دخل المرأة ١٤ ٥٢٩ دولاراً.

٢٥- وكشفت دراسة استقصائية للدخل أجريت في ٢٠٠٥ أن متوسط الأجور في الساعة بالنسبة للرجال هو ٢١,١٦ دولاراً نيوزيلندياً وبالنسبة للنساء هو ١٧,٣٥ دولاراً نيوزيلندياً. وأن الأشخاص بين ١٥ و ١٩ سنة يتقاضون أقل متوسط أجر في الساعة (١٠,١٨ دولارات نيوزيلندية). وارتفع متوسط الأجور في الساعة بحسب الفئات العمرية إلى حد أقصاه ٢١,٩١ دولاراً نيوزيلندياً بالنسبة للفئة بين ٣٥ و ٣٩ سنة، وانخفض مرة أخرى إلى ١٩,٧٧ دولاراً نيوزيلندياً بالنسبة للأشخاص البالغين ٦٥ سنة فما فوق. وحسب المجموعة الإثنية، فإن أعلى متوسط أجور في الساعة هو من نصيب النيوزيلنديين من أصول أوروبية (٢٠,١٤ دولاراً نيوزيلندياً)، أما أدناه فهو للأشخاص المنحدرين من شعوب جزر المحيط الهادئ (١٥,٢٠ دولاراً نيوزيلندياً). ويكسب الماوريون في المتوسط ١٦,٥٨ دولاراً نيوزيلندياً في الساعة والمجموعات الإثنية الأخرى ١٧,٢٠ دولاراً نيوزيلندياً. ويكسب الأشخاص الذين ليست لهم أي مؤهلات في المتوسط ١٤,١٣ دولاراً نيوزيلندياً مقابل ١٧,٧٨ دولاراً نيوزيلندياً بالنسبة للأشخاص الذين لهم مؤهلات المستوى السادس من التعليم الثانوي، و ١٩,٩٣ دولاراً نيوزيلندياً بالنسبة لمن لهم كفاءات تجارية أو مهنية و ٢٦,٢٤ دولاراً نيوزيلندياً للحاصلين على شهادة البكالوريوس الجامعية أو شهادات أعلى.

الناتج المحلي الإجمالي

٢٦- بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٥، ١٤٧ ٤٥٠ مليون دولار نيوزيلندي. وفي الحين الذي كان فيه نمو الاقتصاد المحلي قوياً خلال هذه الفترة، شكل القطاع الخارجي عائقاً أمام النمو لأن الواردات نمت بسرعة أكبر من الصادرات. ومن المتوقع أن يقل النمو الاقتصادي على المدى القريب نظراً إلى ما يشهده النمو في الاقتصاد المحلي من بطء وإلى أن آثار القيمة العالية للدولار النيوزيلندي تحد من النمو.

معدل التضخم

٢٧- ارتفع الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية بنسبة ٢,٨ في المائة من الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلى الربع الأول من عام ٢٠٠٥. ويواجه الاقتصاد قيوداً متواصلة تحد من قدراته. وستساعد الزيادة التي شهدتها الاستثمار في الأعمال مؤخراً على التخفيف من بعض القيود على القدرات لكن، نظراً إلى استغلال الموارد إلى الحد الأقصى، من المتوقع أن يبقى التضخم في حدود الحد الأعلى للنطاق الذي تستهدفه نيوزيلندا (معدل ١-٣ في المائة على المدى المتوسط).

الديون الخارجية

٢٨- بلغ مجموع الديون الخارجية القائمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ما مقداره ١٥٢ ٣٠٥ مليون دولار نيوزيلندي. وبلغت الديون الحكومية من هذا المبلغ ١٩ ٦٨٥ مليون دولار نيوزيلندي.

٢٩- وساعد ارتفاع السلع الأساسية في الأسواق العالمية عدداً من الشركات على تحمل آثار قوة الدولار النيوزيلندي خلال السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٥. وارتفعت الصادرات بنسبة ٦,٨ في المائة خلال السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٥، غير أن الواردات ارتفعت أكثر (١١,٣ في المائة)، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الحساب إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد كان نمو الواردات نتيجة الطلب المحلي القوي (إنفاق الأسر المعيشية والاستثمار في الأعمال التجارية على السواء) وقوة سعر الصرف التي جعلت الواردات أقل تكلفة.

معدل البطالة

٣٠- بلغ العدد الرسمي المعدل موسمياً للعاطلين عن العمل^(١) ٨٣ ٠٠٠ شخص أو ما نسبته ٣,٩ في المائة من القوى العاملة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٥. وكان من بين هذا المجموع ٤٣ ٠٠٠ من الذكور و ٤٠ ٠٠٠ من الإناث (أي أن معدل البطالة بلغ ٣,٨ في المائة و ٤,٠ في المائة على التوالي). ويشهد معدل البطالة انخفاضاً إلى أدنى مستوياته على الإطلاق ومن المنتظر أن يظل منخفضاً خلال السنتين المقبلتين.

٣١- ومستويات البطالة أعلى بكثير نسبياً لدى كل من المجموعة الماورية النيوزيلندية ومجموعة سكان جزر المحيط الهادئ، ولا سيما في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة. وبلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل من الماوريين ١٨ ١٠٠ شخص (أي بمعدل بطالة قدره ٨,٨ في المائة) بينما بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل من سكان جزر المحيط الهادئ ٦ ٣٠٠ شخصاً (أي بمعدل بطالة قدره ٦,٧ في المائة).

٣٢- وتجاوز نمو العمالة لدى الماوريين نمو العمالة لدى النيوزلنديين من أصل أوروبي في السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٥، مما يعكس النمو الأسرع للسكان الماوريين في سن العمل والحصة غير المتناسبة للماوريين ضمن العاطلين عن العمل في أواخر التسعينات. وبالإضافة إلى ذلك، تغير توزيع عمالة الماوريين خلال الدورة الاقتصادية الأخيرة، بحيث أصبحت الآن نسبة القوى العاملة للماوريين أعلى في المهن التي تتطلب مهارات عالية. ورغم أن التحول من المهن المنخفضة المهارة لا يزال نسبياً بطيئاً، فإن القوى العاملة للماوريين أصبحت الآن أقل عرضة لصدمة اقتصادية سلبية تعود إلى النمو القوي للوظائف التي تتطلب مهارات عالية.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

٣٣- لا يوجد مقياس رسمي لمعدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة في نيوزيلندا، ولكن من المعترف به دولياً أن مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء في نيوزيلندا مرتفع. واستنتجت الدراسة الاستقصائية الدولية حول الإلمام بالقراءة والكتابة التي أجريت عام ١٩٩٦ أن أنماط الإلمام بالقراءة والكتابة في نيوزيلندا مشابهة للأنماط السائدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. وتوجد مشاريع مختلفة نحو الأمية بالجمان للمتعلمين.

الديانة

٣٤- من بين الذين أعلنوا انتماءهم إلى إحدى الديانات في تعداد عام ٢٠٠١، اختار ٩٥,٤ في المائة الديانة المسيحية، أي بتراجع قدره ٤,١ في المائة عن النسبة المسجلة في تعداد عام ١٩٩٦. وقد تزايد عدد الأشخاص المنتمين إلى

(١) جميع الأشخاص في سن العمل الذين لم يكن لديهم عمل مأجور طيلة أسبوعهم المرجعي والذين كانوا مهيعين للعمل والذين: (أ) بحثوا عن عمل بنشاط في الأسابيع الأربعة الماضية المنتهية بالأسبوع المرجعي، أو (ب) لديهم عمل جديد سيبدؤونه في غضون أربعة أسابيع. ولا يعتبر من كانت طريقة بحثه عن عمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية تقتصر فقط على تفحص إعلانات الوظائف في الصحف أنه يبحث عن عمل بنشاط.

ديانات أخرى غير المسيحية. فقد ارتفع عدد كل من الهندوس والبوذيين والمسلمين بأكثر من ١٠.٠٠٠ شخص بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١.

٣٥- وأفاد نحو ٣٠ في المائة من السكان المقيمين بصفة اعتيادية في عام ٢٠٠١ بأن لا دين لهم، مقابل ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وتراجع عدد الذين رفضوا الإجابة عن سؤال الدين تراجعاً طفيفاً بين عامي ١٩٩٦ (٢٥٦ ٥٩٣ شخصاً) و٢٠٠١ (٢٣٩ ٢٤٤ شخصاً).

اللغة

٣٦- الإنكليزية هي اللغة الرئيسية التي يستخدمها معظم السكان وهي اللغة المستخدمة في الحياة العامة. والماورية هي لغة الشعب الماوري أو *تانغاتا وينوا* (الشعب الأصلي) لنيوزيلندا. ويعترف بأهميتها (كتر). بموجب أحكام معاهدة وايتانغي، وقد أصبحت لغة رسمية لنيوزيلندا بموجب قانون اللغة الماورية لعام ١٩٨٧. وينص القانون أيضاً على أنه يجوز للناس التكلم باللغة الماورية أثناء القيام بأي إجراءات قانونية وعلى ضرورة توفير خدمات مترجم فوري مختص في هذه الإجراءات. وتتضمن مناهج مدارس عديدة برامج لتعليم اللغة الماورية. كما تتاح للتلاميذ الذين تكون لغتهم الأم هي لغة جزر المحيط الهادئ أو لغة أي مجتمع محلي آخر فرصة لتطوير واستعمال لغتهم كجزء لا يتجزأ من دراستهم.

٣٧- ويتحدث ٩٠ في المائة من النيوزيلنديين من أصل أوروبي لغة واحدة فقط (هي الإنكليزية في أغلب الحالات). وفي تعداد عام ٢٠٠١، أفاد نحو ٤,٥ في المائة من مجموع السكان النيوزيلنديين و٢,٢ في المائة من النيوزيلنديين من أصل ماوري بأن بإمكانهم التحدث بالماورية.

متوسط العمر المتوقع

٣٨- كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ على النحو التالي:

الإناث غير الماوريات	٨١,٩ سنة
الإناث الماوريات	٧٣,٢ سنة
الذكور غير الماوريين	٧٧,٢ سنة
الذكور الماوريون	٦٩,٠ سنة

٣٩- وكانت أمراض السرطان وأمراض القلب الإقفارية أهم أسباب الوفيات خلال السنوات العشر الماضية، حيث نسب إلى كل منهما نحو ربع الوفيات. وفي عام ٢٠٠٢، نسب إلى أمراض السرطان ٢٨ في المائة من مجموع الوفيات بينما نسب إلى أمراض القلب الإقفارية ٢٢ في المائة من الوفيات.

معدل وفيات الرضع

٤٠ - بلغ معدل وفيات الرضع ٤,٩ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في السنة التقويمية ٢٠٠٣. وبلغ معدل وفيات الأطفال الحديثي الولادة ٥٨ في المائة من وفيات الرضع هذه. وبلغ معدل وفيات الرضع الماوريين لنفس السنة ٦,٧٧ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

وفيات الأمومة المباشرة

٤١ - تتفاوت معدلات وفيات الأمومة المباشرة (أي الوفيات الناتجة عن مضاعفات الحمل، والوضع، وفترة ما بعد الوضع مباشرة) تفاوتاً ملحوظاً من عام إلى آخر بسبب قلة عدد الوفيات. إذ بلغ هذا المعدل صفرًا لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠١ (لم تسجل أية وفاة واحدة من وفيات الأمومة المباشرة في ذلك العام)، وفي عام ٢٠٠٠ كان المعدل ٣,٥ في المائة (سجلت حالتان من وفيات الأمومة المباشرة في ذلك العام).

معدل الخصوبة

٤٢ - في ٢٠٠٤، بلغ مجموع عدد الأطفال المولودين ٥٨ ٠٧٣ طفلاً. وتشير أحدث معدلات الخصوبة إلى أن متوسط عدد الولادات للمرأة النيوزيلندية بلغ نحو ١,٩٥ ولادة لكل امرأة. وتقل آخر الأرقام بنحو ٦ في المائة عن المستوى الذي يتطلبه السكان لتجديد أنفسهم دون احتساب الهجرة (أي ٢,١٠ ولادة لكل امرأة). وكانت معدلات الخصوبة في نيوزيلندا دون "مستوى التعويض" كل سنة منذ ١٩٨٠، باستثناء ثلاث سنوات من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠. وعلى العموم فإن منحنى معدل الخصوبة في هبوط.

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٣، ولد نصف مجموع الأطفال من المواليد الجدد (٥١ في المائة) لأمهات في الثلاثين من عمرهن أو أكثر، وهو رقم أعلى بكثير من نسبة ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وفي المقابل، انخفض عدد الأطفال المولودين لأمهات دون الخامسة والعشرين من عمرهن من ٣١ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٣. وما برحت معدلات الإنجاب المبكر تتراجع منذ أمد بعيد. ويبلغ الآن متوسط عمر المرأة النيوزيلندية المنجبة حوالي ٢٩,٥ سنة، مقابل ٢٧,٩ سنة في عام ١٩٩٢ و ٢٥,٦ سنة في أوائل سبعينات القرن العشرين.

٤٤ - وتجاوز معدل الخصوبة الإجمالي للماوريات معدل نظيراتها من غير الماوريات بنسبة تناهز ٣١ في المائة في ٢٠٠٣. وبلغ متوسط سن الإنجاب لدى الماوريات ٢٦,١ سنة في عام ٢٠٠٣، مقابل ٣٠,٢ سنة لمجموع السكان.

النسبة المتوية للسكان في المناطق الريفية والمناطق الحضرية

٤٥ - بالرغم من أن نيوزيلندا هي بلد زراعي أساساً من حيث استخدام أراضيها، فقد كان ١٤,٣ في المائة فقط من مجموع السكان المقيمين بصفة اعتيادية يعيشون في المناطق الريفية خلال إجراء تعداد عام ٢٠٠١. (تعرف المناطق الريفية بأنها مناطق لا يزيد عدد السكان في أكبر مراكزها السكانية عن ١ ٠٠٠ نسمة). ويعيش واحد وسبعون في المائة من السكان في المناطق الحضرية الرئيسية (أي المناطق التي يعيش فيها ٣٠ ٠٠٠ نسمة أو أكثر)، ويعيش نحو ١٤,٧ في المائة في مناطق حضرية ثانوية وأقل أهمية (وهي مناطق يقل عدد سكانها عن ٣٠ ٠٠٠ نسمة).

٤٦- ومنطقة أوكلاند الحضرية هي أكبر تجمع سكاني حضري على الإطلاق إذ يقدر عدد سكانها بنحو ٥٠٧ ٠٧٤ نسمة. وأظهر تعداد السكان لعام ٢٠٠١ أن ٦٦,٩ في المائة من مجموع السكان في منطقة أوكلاند الحضرية أوروبيون، و١١,٥ في المائة ماوريون، و١٤,٩ في المائة هم من سكان جزر المحيط الهادئ، و١٤,٦ في المائة آسيويون (يزيد حاصل جمع النسب المئوية على ١٠٠ نظراً لاستخدام مجمل المعلومات الواردة في الإجابات). وزاد عدد السكان المقيمين بصفة اعتيادية في منطقة أوكلاند الحضرية بمقدار ٦٧١ ٨٢ نسمة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، ما يجعلها واحدة من أسرع المناطق نمواً في عدد السكان في نيوزيلندا.

النسبة المئوية للأسر الوحيدة الوالد ذات الأطفال المعالين

٤٧- كان أكثر أنواع الأسر شيوعاً في تعداد عام ٢٠٠١ هو "الأسر المؤلفة من زوجين وأطفال"، شأنه في ذلك شأن تعداد عام ١٩٩٦. إلا أن نسبة "الأسر المؤلفة من زوجين وأطفال" ونسبة "الأسر المؤلفة من زوجين فقط" متقاربتان جداً اليوم (حيث تبلغ الأولى ٤٢,١ في المائة والثانية ٣٩,٠ في المائة). وهذا استمرار لاتجاه ظهر منذ عام ١٩٩١ يتمثل في زيادة نسبة "الأسر المؤلفة من زوجين فقط" وتراجع عدد "الأسر المؤلفة من زوجين وأطفال". وارتفعت نسبة الأسر الوحيدة الوالد إلى ١٨,٩ في المائة من مجموع الأسر، بعد أن كانت ١٧,٧ في المائة في عام ١٩٩٦ و١٧,٢ في المائة في عام ١٩٩١. ومعظم الأسر الوحيدة الوالد أسر تعولها إناث (٨١,٩ في المائة) وإن تراجعت بنسبة تزيد قليلاً على ١ في المائة منذ عام ١٩٩٦.

٤٨- ولا تزال الوحدات المعيشية المكونة من أسر هي النمط السائد في نيوزيلندا. ففي تعداد عام ٢٠٠١، كان ٧١,٣ في المائة من الوحدات المعيشية أسراً، بعد أن بلغت النسبة ٧٣,٩ في المائة في عام ١٩٩٦. وزاد عدد الوحدات المعيشية المؤلفة من شخص واحد (٢٣,٤ في المائة من مجموع الوحدات المعيشية مقابل ٢٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٦). أما بقية الوحدات المعيشية فكانت مؤلفة من عدة أفراد لا ينتمون إلى أسرة واحدة (مثل الأفراد الذين يتقاسمون منزلاً واحداً).

باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني^(٢)

الدستور

٤٩- ليست لنيوزيلندا وثيقة دستورية وحيدة أو عليا. بل إن دستورها يرتكز على القانون الدستوري لعام ١٩٨٦، فضلاً عن:

- **سلطات الملكة والتي بموجبها، على سبيل المثال، أصدرت الملكة البراءة المنشئة لمنصب الحاكم العام لنيوزيلندا في عام ١٩٨٣ ومنحت سلطاتها المتعلقة بنيوزيلندا إلى الحاكم العام؛**

(٢) هذا القسم مقتبس من نص للرايت أونرايل السير كينيث كيث: "On the Constitution of New Zealand: An Introduction to the Foundations of the Current Form of Government" (1990, updated 2001) in *The Cabinet Manual*.

- والقوانين التشريعية النيوزيلندية الأخرى ذات الصلة، مثل القانون الانتخابي لعام ١٩٩٣، وقانون القطاع الحكومي لعام ١٩٩٨، وقانون نظام القضاء لعام ١٩٠٨ (المعني بالفروع الثلاثة للحكومة)، وقانون أمناء المظالم لعام ١٩٧٥، وقانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢، وقانون المالية العامة لعام ١٩٨٩، وقانون شرعة الحقوق النيوزيلندية لعام ١٩٩٠؛
 - والقوانين التشريعية الإنكليزية وقوانين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ذات الصلة، مثل الميثاق الأعظم (Magna Carta) لعام ١٢٩٧، وشرعة الحقوق لعام ١٦٨٨، وقانون وراثة العرش لعام ١٧٠٠ (الذي ينظم وراثة العرش من بين مسائل أخرى) وقوانين الإحضار، والتي أكد قانون تنفيذ القوانين الإمبراطورية لعام ١٩٨٨ أنها تشكل جزءاً من قوانين نيوزيلندا؛
 - وقرارات المحاكم (القانون العام) ذات الصلة، مثلاً، دعم الحقوق الفردية ضد سلطات الدولة، وتحديد مدى هذه السلطات؛
 - الممارسات القائمة منذ فترة بعيدة والمعترف بها، والتي يوصف بعضها بأنها أعراف. ومن الناحية العملية، تقوم الأعراف الدستورية بتنظيم ومراقبة، وفي بعض الحالات، تحويل استعمال السلطات القانونية التي أنشأتها الامتيازات أو التي منحها القوانين التشريعية.
- ٥٠ - ويؤكد دستور نيوزيلندا على أن نيوزيلندا مملكة ذات نظام حكم برلماني. والمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الدستور هو الديمقراطية.
- ٥١ - ويستند دستور نيوزيلندا إلى تقليد ويستمنستر، الذي يتمثل أحد مبادئه الأساسية في الفصل بين السلطات: فالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يجب أن تفصل عن بعضها البعض من أجل توفير الضوابط وتحقيق التوازن داخل النظام وضمان المساءلة والحياد.
- ٥٢ - ويستند دستور نيوزيلندا أيضاً إلى سيادة القانون. وتستند السلطات التي يمارسها البرلمانيون والمسؤولون إلى السلطة القانونية، ويجب أن يتوافق القانون مع المعايير الدنيا للعدالة (على القانون أن يوفر ضمانات ضد سوء استعمال السلطات التقديرية الواسعة، وألا يسمح بالتمييز التعسفي وألا يحرم أي شخص من حريته أو وضعه أو أي حق من حقوقه الأساسية دون أن تتاح له الفرصة لأن يحاكم محاكمة عادلة أمام محكمة أو هيئة قضائية نزيهة).
- ٥٣ - وقد تطور الدستور النيوزيلندي على مدى عدة سنوات، وواصل تغييره منذ الاستقلال عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. ويعكس الدستور بصفة متزايدة المكانة الكبيرة لمعاهدة وايتانغي على أساس أنها الصك التأسيسي للحكومة في نيوزيلندا. ويجب أيضاً أن تأخذ المؤسسات الحكومية النيوزيلندية في الاعتبار، بصفة متزايدة، الالتزامات والمعايير الدولية.

رئيس الدولة والحاكم العام

٥٤ - الملكة - التي لها حق السيادة في نيوزيلندا - هي رئيسة الدولة. وهي التي تعين الحاكم العام ليمثلها في نيوزيلندا. وعموماً، يتمتع كل منهما بجميع سلطات الآخر. ووفقاً للقانون، يمكن للملكة والحاكم العام أن يعينا وزراء التاج فضلاً عن القضاة ورؤساء هيئة الأركان وأمناء المظالم، كما يمكنهما إقالتهم (بموجب بعض الإجراءات)؛ ويمكنهما أيضاً استدعاء البرلمان للانعقاد وحله؛ والتصديق على مشاريع القوانين والموافقة على اللوائح. وبموجب الأعراف، فإنهما يقومان بهذه الأمور بناء على مشورة رئيس الوزراء أو الوزراء، الذين يدعمهم مجلس النواب.

مجلس النواب

٥٥ - يتكون البرلمان - السلطة التشريعية - من التاج وغرفة واحدة، وينتخب ١٢٠ عضواً في مجلس النواب كل ثلاث سنوات إلا إذا لم يتم حله قبل ذلك. وللبرلمان كامل السلطات في وضع القوانين لكنه لا يفوض إلا التزير القليل من سلطات وضع القوانين إلى الحكومة (مثلاً وضع اللوائح).

٥٦ - وفي غالب الأحيان، يكفي لأغلبية بسيطة في المجلس أن تقوم بتغييرات في قانون من قوانين البرلمان، رغم محدودية التغيير الناتجة عن التصديق على الصكوك القانونية الدولية. والقانون الانتخابي لعام ١٩٩٣ هو القانون التشريعي الوحيد الذي يتضمن أحكاماً ثابتة. وتتعلق الأحكام المحمية بفترة الولاية البرلمانية التي مدتها ثلاث سنوات، وبالعضوية في اللجان التمثيلية، وبتقسيم نيوزيلندا إلى دوائر انتخابية عامة، وبتحديد سن التصويت وطريقة التصويت. وإذا أُريد تغيير هذه الأحكام، يجب الموافقة على ذلك سواء بنسبة ٧٥ في المائة من مجموع نواب المجلس أو بتصويت الأغلبية في استفتاء.

٥٧ - وتتضمن وظائف البرلمان الأخرى تشكيل حكومة ومراقبة هذه الحكومة (عن طريق منح صلاحيات مالية سنوية وفحص ما فُوض إليها من سلطات ووظائف) وتمثيل آراء الشعب.

٥٨ - وللبرلمان عدد من اللجان المختارة التي تقوم بدراسة تفصيلية للتشريعات المقترحة والاستماع للإفادات التي يقدمها المهتمون من أفراد الجمهور. وتلقى هذه اللجان تحقيقات في مجال اختصاصها. ويمكنها أن تدعو إلى تقديم طلبات عمومية وأن تطلب أدلة من المنظمات التي قد تكون موضوع التحقيق. وبعد النظر في الأدلة، قد تقدم اللجان المختارة تقريراً إلى المجلس يضم استنتاجاتها وتوصياتها. ويجب على الحكومة أن تستجيب للتوصيات في غضون ٩٠ يوماً.

السلطة التنفيذية

٥٩ - السلطة التنفيذية هي سلطة الحكم في نيوزيلندا. وتتألف من وزراء التاج (وبصفة جماعية المجلس التنفيذي)، ودوائر الخدمة العامة وبعض الهيئات القانونية. ولا يحق إلا لأعضاء البرلمان أن يكونوا وزراء التاج. وحسب العرف، لا يمكن لرئيس الوزراء والوزراء الآخرين أن يتقلدوا مناصبهم في الحكومة إلا بعد الفوز بتصويت

في مجلس النواب بمنح الثقة (بشأن المسائل الحيوية لبرنامج الحكومة) وبشأن الموارد (المالية). وهذا يعني أن الوزراء يُحاسبون أمام البرلمان على أداء الحكومة.

٦٠ - ويشكل معظم الوزراء مجلس الوزراء. ويتخذ هذا الجهاز قرارات في مجال السياسات العامة ويراقب تطبيق القانون والسياسات العامة من جانب دوائر الخدمة العامة.

٦١ - ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة وهو يترأس مجلس الوزراء ويؤدي دوراً تنسيقياً بين جميع دوائر الحكومة. وبحسب العرف، يمكن لرئيس الوزراء وحده أن يشير على الحاكم العام بجل البرلمان والدعوة إلى تنظيم الانتخابات، أو قبول استقالة الوزراء.

٦٢ - ويعين على رأس كل دائرة من دوائر الخدمة العامة وزير كرئيس سياسي لها وموظف إداري يعمل كرئيس إداري لها. ويحدد دور دوائر الخدمة العامة في أجزاء متنوعة من التشريع، بما في ذلك قانون قطاع الدولة لعام ١٩٨٨، وقانون المالية العامة لعام ١٩٨٩ وقانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢. وتحت المبادئ الدستورية وهذه القوانين التشريعية موظفي دوائر الخدمات العامة على العمل وفقاً للقانون وبروح خدمة الصالح العام، وعلى إسداء مشورة حرة وصریحة إلى الوزراء وعلى إنفاذ القرارات الوزارية.

السلطة القضائية

٦٣ - تقوم السلطة القضائية بمراقبة صلاحيات السلطة التنفيذية وتضمن بأن تعمل وفق القوانين التي سنها البرلمان ووفقاً للقانون العام (أو "قانون القضاة" الناشئ عن المبادئ القانونية الأساسية وعن تفسير القوانين التشريعية). غير أن البرلمان هو أعلى هيئة ولا يجوز للقضاة إلغاء نص أي قانون من القوانين التي تصدر عن البرلمان (رغم أنه يجوز لهم إلغاء التشريعات الثانوية المتعارضة مع نص أي قانون من القوانين التي تصدر عن البرلمان).

٦٤ - إن استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور النيوزيلندي، لذا فتحركها من أي تدخل سياسي يعد من السمات الأساسية لوظيفتها. ويتجلى هذا في الأوامر الدائمة لمجلس النواب (قواعده الداخلية) التي تمنع النواب من انتقاد القضاة. وبالإضافة إلى ذلك، يحمي القانون الدستوري لعام ١٩٨٦ القضاة العاملين في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحاكم العالية من انخفاض الأجور ومن إقالتهم من مناصبهم لأسباب سياسية.

٦٥ - وتعمل المحاكم في نيوزيلندا على أساس نظام المحاكمة الحضرية. وأعلى محكمة هي المحكمة العليا النيوزيلندية التي يوجد مقرها في ولنتغتون. وقد أنشئت المحكمة العليا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقبلها كانت اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص الموجودة في لندن آخر محكمة استئناف لنيوزيلندا. ولا تزال بعض الطعون ضد قرارات محكمة الاستئناف التي قدمت قبل تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تُنظر أمام اللجنة القضائية. وثاني أعلى محكمة في نيوزيلندا هي محكمة الاستئناف، التي تعد المحكمة الاستئنافية المتوسطة الرئيسية والتي تنظر في الغالبية العظمى من الطعون. وتلي محكمة الاستئناف المحكمة العالية والتي تعتبر محكمة نيوزيلندا الوحيدة ذات الاختصاص العام. وتنظر في أكبر المحاكمات أمام هيئة المحلفين وفي القضايا المدنية فضلاً عن قضايا القانون الإداري.

٦٦- وتلي المحكمة العالية المحاكم الجزئية. وهي تُعنى بعدد كبير من القضايا الجنائية والمدنية، وتجري بعض المحاكمات أمام هيئة المحلفين. وتُعنى محكمة الأسرة، وهي شعبة من شعب المحكمة الجزئية، بالمسائل التي تتعلق بقانون الأسرة. وهناك محكمة الأحداث التي تنظر في العديد من المسائل المتعلقة بالأحداث. أما محاكم المنازعات (التي أنشئت بوصفها شعباً من المحاكم الجزئية) فهي تُعنى بالمنازعات المدنية الثانوية (بخلاف استرداد الديون) عن طريق إجراءات مبسطة. وفضلاً عن ذلك، هناك عدد من المحاكم المتخصصة (وتشمل محكمة العمل ومحكمة البيئة ومحكمة أراضي الماوريين) ونحو ١٠٠ هيئة قضائية (مثلاً سلطة الاستئناف المعنية بالتعويض عن الحوادث والمحكمة الخاصة بحقوق المؤلف، وقضاة التحقيق بشأن الوفيات، والمحكمة المعنية باستعراض عمليات الترحيل، ومحكمة الإجارة).

النظام الانتخابي

٦٧- نص قانون الاستفتاء الانتخابي لعام ١٩٩١ على إجراء استفتاء إرشادي بشأن الإصلاح الانتخابي. وقسم الاستفتاء إلى جزأين: في الجزء الأول، طُلب من المقترعين الاختيار بين الحفاظ على النظام القائم - وهو نظام تعددي بسيط يشار إليه "بترجيح كفة الفائز الأول" - والإصلاح الانتخابي؛ أما في الجزء الثاني فقد طلب من المقترعين تحديد أفضليتهم من الخيارات الأربعة للإصلاح الانتخابي. وفضلت غالبية المقترعين الإصلاح الانتخابي ونظام التمثيل التناسبي المختلط. وبدأ تطبيق نظام التمثيل التناسبي المختلط بعد الاستفتاء الثاني والأخير الملزم الذي أُجري جنباً إلى جنب مع الانتخابات العامة لعام ١٩٩٣.

٦٨- وينظم القانون الانتخابي لعام ١٩٩٣ الانتخابات، بما في ذلك نظام التمثيل التناسبي المختلط. وبموجب هذا النظام الانتخابي، يجري تصويت حزبي وتصويت انتخابي. ويتيح التصويت الحزبي للمقترعين اختيار الحزب الذي يودون أن يكون ممثلاً في البرلمان. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، كان هناك ٢٢ حزباً سياسياً مسجلاً. أما التصويت الانتخابي فيتيح للمقترعين اختيار أعضاء البرلمان لتمثيل الدوائر الانتخابية.

٦٩- وفي إطار نظام التمثيل التناسبي المختلط، سيكون هناك عادة ١٢٠ عضواً في البرلمان. وفي البرلمان المنتخب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كان هناك ٥٢ عضواً في القائمة الحزبية، و٦٢ عضواً يمثلون الدوائر الانتخابية العامة، و٧ أعضاء يمثلون الدوائر الانتخابية للسكان الماوريين. ويتساوى سكان المناطق الجغرافية التي تمتد فيها ٦٢ دائرة من الدوائر الانتخابية العامة و٧ دوائر من الدوائر الانتخابية للماوريين، ويفوق عدد مقاعد الماوريين عدد المقاعد الخاصة بالدوائر الانتخابية العامة. ويقدر عدد السكان المؤهلين للتصويت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بنحو ٣٠٠ ٩٩٠ نسمة.

تمثيل الماوريين

٧٠- وأنشأ البرلمان النيوزيلندي أربعة مقاعد خاصة بالماوريين في عام ١٨٦٧ تتيح للماوريين الإدلاء برأيهم مباشرة في البرلمان. أما اليوم، فإن قانون الانتخابات لعام ١٩٩٣ يقضي بتخيير السكان الماوريين بين تسجيل أنفسهم كناخبين في دائرة انتخابية للماوريين أو تسجيل أنفسهم كناخبين في دائرة انتخابية عامة. وينظم الاختيار الانتخابي الماورى كل خمس سنوات، بعد التعداد السكاني مباشرة. وتستخدم النتائج لحساب الناخبين الماوريين وتحديد عدد وحدود الدوائر الانتخابية الماورية (والدوائر الانتخابية العامة) بالنسبة للدورتين المقبلتين للانتخابات العامة. وإذا سجل جميع الماوريين أنفسهم في القائمة الماورية، فقد يصل عدد مقاعدهم إلى ١٣ مقعداً ماورياً. ولا يحق لأي

شخص تغيير القوائم الانتخابية فيما بين الاختيارات الانتخابية الماورية. وسينظم الاختيار الماوري المقبل في أواخر عام ٢٠٠٦.

٧١- وبموجب نظام التمثيل التناسبي المختلط، ارتفع عدد الماوريين المسجلين في القائمة الماورية على نحو مطرد. ونتيجة لذلك، ارتفع أيضاً عدد مقاعد الماوريين في البرلمان من أربعة مقاعد في إطار النظام السابق إلى سبعة مقاعد.

لجنة التمثيل

٧٢- لجنة التمثيل هي هيئة قانونية مستقلة. وتقوم برسم حدود الدوائر الانتخابية العامة والماورية بعد التعداد السكاني والاختيار الانتخابي الماوري اللذين ينظمان كل خمس سنوات. وتحدد الحدود الانتخابية وفقاً للمعايير المنصوص عليها في القانون. وتم تحديث الحدود لآخر مرة في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ واسترجع في ٢٠٠٦.

٧٣- وتشكل اللجنة من أربعة أعضاء بحكم مناصبهم (إحصائي الحكومة، وخبير المساحة العام، وكبير موظفي الانتخابات ورئيس(ة) اللجنة الحكومية المحلية). ويعين الحاكم العام عضوين آخرين: الأول يمثل الأحزاب السياسية في الحكومة؛ والثاني يمثل الأحزاب السياسية في المعارضة. وعادة ما يكون العضو السابع ورئيس اللجنة قاضياً في محكمة جزئية، يرشحه الأعضاء الآخرون ويعينه الحاكم العام. ويلتحق ثلاثة أعضاء آخرين باللجنة لتمثيل الدوائر الانتخابية الماورية. وهم: كبير الموظفين التنفيذيين لـ "تي بوي كوكيري" (وزارة التنمية الماورية)؛ وماوري يعينه الحاكم العام ليمثل الأحزاب في الحكومة، وماوري آخر يمثل أحزاب المعارضة.

معاهدة وايتانغي

٧٤- أرست معاهدة وايتانغي التي وقعت في عام ١٨٤٠ بين ممثلي التاج البريطاني وماوري هابو (من القبائل الفرعية) وقبائل إيوي الماورية الأسس القانونية لاستيطان نيوزيلندا، وكان الهدف منها حماية حقوق وممتلكات السكان الماوريين الأصليين.

٧٥- وشهدت العقود الأخيرة تزايد أهمية معاهدة وايتانغي كأساس لتسوية مطالب الماوريين ضد التاج. وقد أنشأ قانون معاهدة وايتانغي لعام ١٩٧٥ محكمة وايتانغي لتقديم توصيات إلى التاج بشأن المطالب المتعلقة بالمعاهدة. وصدر في عام ١٩٨٥ تعديل يسمح بأن يكون للمطالبات أثر رجعي منذ توقيع المعاهدة في عام ١٨٤٠. وتظل مكانة معاهدة وايتانغي في نيوزيلندا المعاصرة موضع نقاش متواصل بين أفراد الجمهور، وكذلك موضع نزاع واستفسارات لدى محكمة وايتانغي، التي تقوم بالإعلام والتفاعل مع المناقشات العامة على السواء.

٧٦- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أنشئ في وزارة العدل مكتب معني بالتسويات. بمقتضى المعاهدة تحت سلطة الوزير المكلف بشؤون المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وايتانغي. ويقدم المكتب مشورته للحكومة بشأن المسائل المتعلقة بالمعاهدة، بما في ذلك الاستراتيجيات الشاملة لتسوية مطالب المعاهدة التاريخية، ويتفاوض مع الماوريين بالنيابة عن التاج من أجل إيجاد حل للمطالب التاريخية لمعاهدة وايتانغي.

٧٧- وفي قضية بالغة الأهمية عرضت على محكمة الاستئناف في عام ١٩٨٧، فسرت المحكمة العلاقة الخاصة بين الشعب الماورى والتاج بأنها علاقة تقتضي من الشركاء في المعاهدة أن يتصرفوا بحكمة وبأكبر قدر من حسن النية تجاه بعضهم البعض. وهناك الآن عدد من قوانين البرلمان التي توجب على التاج مراعاة مبادئ معاهدة وايتانغي أو مصالح الماوريين أو وجهات نظرهم.

٧٨- ولا تزال حكومة نيوزيلندا تحرز المزيد من التقدم بشأن التفاوض على تسوية المطالب الناشئة عن الانتهاكات التاريخية لمعاهدة وايتانغي. وقد تم الاتفاق بشأن ثمان تسويات شاملة منذ عام ٢٠٠٠ وتمت ست تسويات من بينها عن طريق سن التشريعات. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، رُصد مبلغ ٧٠٩ مليون دولار نيوزيلندي كتعويضات للتسويات الشاملة والنهائية بمقتضى المعاهدة. وفضلاً عن هذه التسويات، عقدت اتفاقات من حيث المبدأ مع عدد من قبائل إيوي، مع إجراء مفاوضات من أجل توثيق سندات التسوية.

٧٩- وخصص مزيد من التمويل للعملية التفاوضية من أجل تيسير دخول أصحاب المطالب في المفاوضات، ومن أجل حماية وصون الفوائد من ممتلكات التاج لاستخدامه المحتمل في التسويات ومن أجل تعزيز قدرة المكتب المعني بالتسويات بمقتضى المعاهدة على القيام بمهامه.

٨٠- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، أصدر الوزير المكلف بشؤون المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وايتانغي مجموعة من المبادئ لإرشاد التاج في المفاوضات وفي تسوية المطالب التاريخية لمعاهدة وايتانغي. وتنص المبادئ على ما يلي: تُجرى المفاوضات بحسن نية؛ وينبغي أن تعيد التسويات العلاقة بين التاج وأصحاب المطالب؛ وينبغي أن تكون التعويضات عادلة (ألا تقتصر على الجانب المالي)؛ وينبغي أن تعالج المطالب المتماثلة بنفس الطريقة؛ وينبغي زيادة الشفافية في عملية التسويات بمقتضى المعاهدة؛ وينبغي التفاوض على التسويات بين الحكومة وأصحاب المطالب.

٨١- وقد انتهى التاج من رسم السياسات العامة لتسوية المطالب بمقتضى المعاهدة وطُبق إطار العمل الذي وضع خلال التسويات الأولى على نطاق أوسع. وتتضمن جميع التسويات اعتذاراً فضلاً عن تعويض مالي وتعويض عن الموروث الثقافي. ويتفاوض التاج بشأن تسويات شاملة مع جماعات كبيرة من السكان الأصليين بدلاً من التركيز على المطالب الفردية. وفي السنوات الأخيرة، أقرت محكمة وايتانغي عناصر من النهج الذي اتبعه التاج في تسوية مطالب المعاهدة، بما في ذلك سياسته العامة الخاصة بالتفاوض مع جماعات كبيرة من السكان الأصليين، واعترافه بولاية المفاوضين عن أصحاب المطالب ومعالجته للمطالب المتداخلة.

٨٢- ويحرص التاج على الوفاء بالتزاماته كشريك في المعاهدة. فتسوية المظالم التاريخية هي جزء لا بد منه لتأسيس علاقات صحية مستمرة بين الماوريين والتاج. على أنه إذا كان التاج يعترف بأهمية عملية التسوية، فلا ينبغي اعتبار هذه العملية محور التركيز أو الآلية الرئيسية لتشجيع هذه العلاقة في المستقبل. وسيعمل التاج على مواصلة التقدم الهام الذي أحرز بالفعل في التفاوض من أجل التوصل إلى تسويات للمظالم التاريخية تكون عادلة ودائمة وميسرة، كما سيعمل على وضع هذه التسويات موضع التنفيذ وعلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للماوريين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعزز الحكومة توفير فرص اقتصادية واجتماعية من خلال تحسين أوضاع الماوريين تحسناً كبيراً في مجالات الصحة والعمل والتعليم والسكن. وهذا الاهتمام بإدارة وتطوير علاقات سليمة إنما يعكس الغرض الكامن وراء معاهدة وايتانغي.

٨٣- وقد أنشئت الوزارة الحالية للتنمية الماورية - تي بوني كوكيري - في عام ١٩٩٢، لتحل محل الهيئات الحكومية السابقة التي كانت تعنى بالشؤون الماورية. ويتمثل دور هذه الوزارة في إسداء المشورة بشأن علاقة التاج مع الماوريين وتحقيق مستويات إنجاز أعلى للماوريين وذلك بتحسين خدمات التعليم والصحة والفرص الاقتصادية.

٨٤- وتتولى وزارة شؤون المرأة، من خلال وحدتها المعنية بالسياسة المتعلقة بالمرأة الماورية، تي أو هو واكاتوبو، إسداء المشورة للحكومة بشأن وضع المرأة الماورية وتأثير السياسات الحكومية عليها.

ثانياً - الإطار العام لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - قبول نيوزيلندا بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

٨٥- يبين الجدول ٢ أهم الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية لحقوق الإنسان التي قبلتها نيوزيلندا.

٨٦- وتنظر نيوزيلندا في التصديق على البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد تمت صياغة مشروع القانون اللازم لذلك - مشروع تعديل القانون المتعلق بجرائم التعذيب. وأُحيلت المعاهدة وتحليل للمصلحة الوطنية على اللجنة البرلمانية المختارة للنظر فيهما وأعيدا إلى مجلس النواب. وقد وافقت الحكومة على تقديم مشروع تعديل القانون المتعلق بجرائم التعذيب إلى مجلس النواب ليقوم بقراءة أولية.

٨٧- وتنظر نيوزيلندا أيضاً في التصديق على البرتوكول الاختياري الثاني لاتفاقية حقوق الطفل.

٨٨- ولا توجد أي صكوك إقليمية لحقوق الإنسان يمكن أن تصبح نيوزيلندا طرفاً فيها.

الجدول ٢

المعايير الدولية لحقوق الإنسان

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
الوضع	التوقيع: ١٩٦٨ التصديق: ١٩٧٨
تحفظ	تحفظ حكومة نيوزيلندا بحق عدم تطبيق المادة ٨ نظراً لكون التدابير التشريعية القائمة، والتي سنت لضمان تمثيل فعال للنقابات العمالية وتشجيع علاقات صناعية حسنة، قد لا تتوافق مع هذه المادة.
السبب	أدخلت نيوزيلندا هذا التحفظ نظراً لانعدام التوافق مع أحكام قانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٧٣. وقانون وسياسة علاقات العمل في نيوزيلندا اليوم مختلفان اختلافاً كبيراً.
الإجراءات	وإلى حد الآن، ما زال التقدم بشأن كلا التحفظين مرتبطاً بالتصديق على المادة ٣ من اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، التي تعزز قدرة العمال على المشاركة المشروعة في إضرابات التضامن أو الاحتجاج. وحسب منظمة العمل الدولية، فإن المادة ٨٦ من قانون علاقات العمل النيوزيلندي لعام ٢٠٠٠ (التي تنص على معاقبة العمال الذين يشاركون في مثل هذه الإضرابات) تعني أنه لا يمكن لنيوزيلندا التصديق على الاتفاقية. ولا تريد الحكومة في الوقت الحالي أن تسمح بقانونية إضرابات التضامن والاحتجاج بإلغاء هذه العقوبات. وبما أنه ليس من اللازم، في حد ذاته، التصديق على معاهدة منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ لرفع هذا التحفظ، فإن نيوزيلندا تعتقد أن الاجتهادات القانونية لمنظمة العمل الدولية ستكون مقنعة في تحديد مفهوم حق الإضراب بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	
الوضع	التوقيع: ١٩٦٨ التصديق: ١٩٧٨
إعلان	تعلن حكومة نيوزيلندا بموجب المادة ٤١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنها تعترف باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تسلم ودراسة البلاغات التي تقدمها دولة طرف أخرى أعلنت على نحو مماثل اعترافها باختصاص اللجنة وفقاً للمادة ٤١ فيما يخصها هي بالذات، إلا إذا كان إعلان الدولة الطرف هذه قد صدر قبل أقل من ١٢ ساعة من تقديمها لشكوى ذات صلة بنيوزيلندا.

الجدول ٢ (تابع)

تحفظ	تحتفظ حكومة نيوزيلندا بحق عدم تطبيق الفقرتين ٢(ب) و ٣ من المادة ١٠ في ظروف يحتم فيها النقص في المرافق المناسبة اختلاط الأحداث والكبار؛ وتحتفظ أيضاً بحق عدم تطبيق الفقرة ٣ من المادة ١٠ إذا كانت مصلحة الأحداث الآخرين المقيمين في إحدى المؤسسات تتطلب نقل أحد المجرمين من الأحداث أو إذا كان الاختلاط يعتبر مفيداً للأشخاص المعنيين بالأمر.
السبب	أدخلت نيوزيلندا هذا التحفظ، وآخر مماثلاً على المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل، لأن لديها نقصاً في مرافق الاحتجاز الخاصة بالأحداث فقط، مما يحول دون الامتثال. ونيوزيلندا دواعي قلق أخرى، منها أن مصلحة الأحداث الفضلى قد لا تكون دائماً في فصلهم عن المسجونين الكبار، لا سيما إذا كان ذلك يعني فصلهم عن الأسرة.
الإجراءات	في أيلول سبتمبر ٢٠٠٣، أبلغت اللجنة المعنية بحقوق الطفل نيوزيلندا بأن إدخال الأشخاص الضعفاء البالغين ١٨ و ١٩ سنة إلى وحدات المجرمين الشباب لا يشكل انتهاكاً للالتزامات المنصوص عليها في المادة ٣٧(ج)، وبالتالي ينبغي إلغاء التحفظ. وقد انتهى إنشاء وحدات جديدة خاصة بالمجرمين الشباب في ٢٠٠٥. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥ دخلت حيز النفاذ تشريعات ولوائح إصلاحية جديدة تنص على تخفيض سن المجرم الشاب إلى ١٨ سنة وعلى أنه لن يكون هناك أي اختلاط في السن إلا إذا قرر الرئيس التنفيذي أن ذلك في المصلحة الفضلى للشخص المعني بالأمر. وتقوم إدارة المؤسسات الإصلاحية حالياً بصياغة اختبار عن المصالح الفضلى لتوجيه قرارات الرئيس التنفيذي المتعلقة بالمجرمين الشباب، الذكور منهم والإناث. ورهنًا بتطور ونجاح إنجاز هذا الاختبار، وافقت حكومة نيوزيلندا مبدئياً على إلغاء تحفظها بشأن اتفاقية حقوق الطفل وتعديل تحفظها على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
تحفظ	تحتفظ حكومة نيوزيلندا بحق عدم تطبيق الفقرة ٦ من المادة ١٤ لكونها لا تتفق مع النظام القائم على دفع إكramيات للأشخاص الذين عانوا نتيجة وقوع خطأ قضائي.
السبب	أدرج هذا التحفظ لأن نظام دفع الإكramيات النيوزيلندي لشخص أدين خطأ لا يفي بشرط الفقرة ٦ من المادة ١٤ الذي ينص على "تعويض الشخص وفقاً للقانون". ولا يوجد أي نظام تشريعي لهذا الأمر. ويمكن للتاج أن يدفع إكramيات لشخص استفاد من عفو الملكة أو الحاكم العام، أو أبطلت إدانته بعد الإحالة وفقاً للمادة ٤٠٦ من قانون الجرائم لعام ١٩٦١، إلا أن هذه المدفوعات تتوقف كلياً على السلطة التقديرية للتاج ولا تخضع لأي التزام قانوني.

الجدول ٢ (تابع)

الإجراءات	في عام ٢٠٠١، أعاد مجلس الوزراء النظر في المبادئ التوجيهية التي يجب أن تسترشد بها السلطة التنفيذية عندبتها في طلب تعويض ما. وتتضمن المبادئ التوجيهية المنقحة معايير الأهلية وتعدد العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تحديد حجم المدفوعات. وهذه المبادئ مفصلة للغاية وتستعمل لغة إلزامية وتأمير وزير العدل بإحالة الحالات المؤهلة إلى مستشار الملكة للمزيد من التقييم. وبذلك أضفت المبادئ التوجيهية المنقحة المزيد من الثقة والشفافية على العملية. إلا أنها ليست قانوناً ولا يمكن أن تكون أساساً للمطالبة بالتعويض. ولهذا ستحتفظ نيوزيلندا بتحفظها في الوقت الحاضر.
تحفظ	تحتفظ حكومة نيوزيلندا بحق عدم إدخال المزيد من التشريعات فيما يخص المادة ٢٠ لكونها سنت تشريعات في مجالات تتعلق بالدعوة إلى الكراهية القومية والعنصرية وإلى التحريض على العداوة أو الحقد ضد جماعة أو أفراد معينين، مع مراعاة الحق في حرية التعبير.
السبب	لا يحظر القانون النيوزيلندي، تحديداً، الدعاية للحرب أو الدعوة إلى الكراهية الدينية. ويحظر قانون الجنايات لعام ١٩٦٣ التحريض على العداوة والحقد بين مختلف فئات الأشخاص والذي قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن العام. ويمنع قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ إثارة الكراهية ضد أي فئة من فئات الأشخاص على أساس اللون أو الأصل العرقي أو الإثني أو القومي.
الإجراءات	أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء عدم حظر قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ للدعوة إلى الكراهية الدينية خلال نظرها في تقرير نيوزيلندا الثالث المقدم إلى اللجنة بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ورداً على ما يقلق اللجنة، أمعنت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان النظر في المسألة، لكنها لم تجد ما يدل على أن هناك مشكلة. إذ إن اللجنة النيوزيلندية لم تتسلم أي شكاوى ذات أهمية تتعلق بالتمييز على أساس الدين. فالمسائل الدينية التي قامت اللجنة بالتحقيق بشأنها تتعلق عموماً باستيعاب الاختلافات الدينية أكثر مما تتعلق بالتمييز العلني على أساس الدين. ولا تدعو اللجنة النيوزيلندية حالياً إلى القيام بأي تعديل للقانون، بل إنها تقوم برصد أي ظهور محتمل للمشاكل في هذا السياق.
تحفظ	تحتفظ حكومة نيوزيلندا بحق عدم تطبيق المادة ٢٢ المتعلقة باللقابات العمالية نظراً لكون التدابير التشريعية القائمة، والتي سنت لضمان تمثيل فعال للقابات العمالية وتشجيع علاقات صناعية حسنة، قد لا تتوافق تماماً مع هذه المادة.
السبب	انظر المعلومات الواردة أعلاه الخاصة بتحفظ نيوزيلندا على المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
الإجراءات	انظر المعلومات الواردة أعلاه الخاصة بتحفظ نيوزيلندا على المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الجدول ٢ (تابع)

البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الالتماس الفردي)	
الوضع	الانضمام: ١٩٨٩
البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (إلغاء عقوبة الإعدام)	
الوضع	التوقيع: ١٩٩٠ التصديق: ١٩٩٠
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	
الوضع	التوقيع: ١٩٦٦ التصديق: ١٩٧٢ أودعت نيوزيلندا موافقتها على تعديلات ١٩٩٢ لدى الأمين العام في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	
الوضع	التوقيع: ١٩٨٠ التصديق: ١٩٨٥
تحفظ	تحتفظ كل من حكومة نيوزيلندا وحكومة جزر كوك وحكومة نيوي بحق عدم تطبيق أحكام الاتفاقية لكونها لا تتلاءم مع السياسات العامة المتصلة بالتجنيد أو الخدمة في: (أ) القوات المسلحة، والتي تعكس سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أن أفراد هذه القوات مطالبون بالخدمة على متن الطائرات أو السفن التابعة للقوات المسلحة والعمل في أوضاع تشهد صراعات مسلحة؛ أو (ب) قوات إنفاذ القانون، والتي تعكس سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أن أفراد هذه القوات مطالبون بالخدمة في أوضاع تنطوي على العنف أو التهديد بالعنف.
السبب	أدخلت نيوزيلندا هذا التحفظ بسبب الصعوبات العملية في استيعاب النساء على متن السفن والطائرات العسكرية وبسبب المعتقدات المعاصرة المتعلقة بقدرة النساء على أداء الأدوار القتالية والشرطية.
الإجراءات	تمثل ممارسات قوات الدفاع النيوزيلندية امتثالاً تاماً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ففي عام ١٩٩٩، أنشأت هذه القوات منصب مدير إنصاف الموظفين من أجل ضمان تكافؤ فرص العمل بالنسبة للنساء والأقليات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فتحت أمام المرأة أبواب الاستخدام في الأدوار القتالية ووضعت مبادئ توجيهية لكي يتم إدماجها بالكامل في هذه الأدوار. وقد أدمجت المرأة بالكامل في القوات الجوية منذ ١٩٨٩ وفتح السلاح البحري آخر مهنة المحظورة (الغوص) أمام المرأة في عام ٢٠٠٠.

الجدول ٢ (تابع)

<p>وتنص المادة ٣٣ من قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ على ما يلي: "لا شيء في هذا القانون يمنع من منح معاملة تفضيلية قائمة على الجنس داخل القوات المسلحة إلى فرد من أفراد هذه القوات يقوم بواجب الخدمة في أدوار قتالية في هذه القوات". فمن وجهة نظر نيوزيلندا، فإن وجود هذه المادة يمنع من الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في غياب أي تحفظ. ومع ذلك فإن تعديل قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ ليس من بين الأولويات.</p>	
<p>البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة</p>	
	<p>الوضع</p>
<p>التوقيع: ٢٠٠٠ التصديق: ٢٠٠٠</p>	
<p>اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة</p>	
	<p>الوضع</p>
<p>التوقيع: ١٩٨٦ التصديق: ١٩٨٩</p>	
<p>أودعت نيوزيلندا موافقتها على تعديلات ١٩٩٢ لدى الأمين العام في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.</p>	
<p>ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٢١ من الاتفاقية، تعلن حكومة نيوزيلندا أنها تعترف باختصاص اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب بتلقي ودراسة بلاغات تفيد بأن دولة طرفاً تدعي أن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية؛ وبموجب الفقرة ١ من المادة ٢٢ من الاتفاقية، تقرر حكومة نيوزيلندا باختصاص لجنة مناهضة التعذيب بتلقي ودراسة البلاغات من أو بالنيابة عن أفراد خاضعين لولايتها يدعون أنهم ضحايا خرق دولة طرف لأحكام الاتفاقية.</p>	<p>إعلان</p>
<p>تحتفظ نيوزيلندا بحق عدم منح التعويضات لضحايا التعذيب المشار إليهم في المادة ١٤ إلا حسب السلطة التقديرية للنائب العام لنيوزيلندا.</p>	<p>تحفظ</p>
<p>أدرجت نيوزيلندا هذا التحفظ لأن تعويض ضحايا التعذيب يتم حسب السلطة التقديرية للتاج فقط بدلاً من كونه حقاً واجب الإنفاذ بمقتضى القانون.</p>	<p>السبب</p>
<p>تتاح لضحايا التعذيب اليوم سبل انتصاف أخرى، بما في ذلك الاستفادة من التعويضات وفقاً للفقرتين (ب) و(ج) من المادة ٦٩ من قانون الوقاية من الإصابات وإعادة التأهيل والتعويضات لعام ٢٠٠١ أو الاستفادة من تعويضات نقدية يدفعها التاج وفقاً للفرع ٩ من قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠. وتنتظر الحكومة فيما إذا كانت هذه التغييرات كافية لإلغاء التحفظ.</p>	<p>الإجراءات</p>

الجدول ٢ (تابع)

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	
الوضع	التوقيع: ٢٠٠٣ التصديق: قيد النظر الفعلي
اتفاقية حقوق الطفل	
الوضع	التوقيع: ١٩٩٠ التصديق: ١٩٩٣
تحفظ	لا شيء في هذه الاتفاقية يؤثر على حق حكومة نيوزيلندا في الاستمرار، في إطار قوانينها وممارساتها، في التمييز على النحو الذي تراه ملائماً بين الأشخاص فيما يخص طبيعة وضعهم في نيوزيلندا، بما في ذلك وبشكل لا يقتصر على حصولهم على مزايا وأشكال أخرى من الحماية منصوص عليها في الاتفاقية؛ وتحفظ حكومة نيوزيلندا بحق تفسير الاتفاقية وفقاً لذلك.
السبب	أدخلت نيوزيلندا هذا التحفظ على أساس المبدأ المعترف به دولياً والذي يفيد بأنه يجب على الدولة ذات السيادة أن تكون قادرة على إدارة ومراقبة حدودها، وأن يكون بإمكانها أن تصنف السكان المقيمين بصفة اعتيادية على أراضيها بحسب الأولوية فيما يتعلق بتخصيص الموارد الاجتماعية القليلة.
الإجراءات	يخضع هذا التحفظ حالياً للمراجعة. وقد وافقت حكومة نيوزيلندا مبدئياً على سحب هذا التحفظ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وسيكون هذا القرار موضع موافقة أو رفض في أواخر عام ٢٠٠٦.
تحفظ	ترى حكومة نيوزيلندا أن القانون الموجود يحمي على نحو مناسب حقوق الطفل المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣٢. ولذا فإنها تحتفظ بحق عدم سن المزيد من التشريعات أو اتخاذ تدابير إضافية كما تقتضيه الفقرة ٢ من المادة ٣٢.
السبب	أدخل هذا التحفظ نظراً للشعور السائد بأن القانون الحالي يحمي على نحو مناسب الأطفال والشباب من الاستغلال أو من أوضاع تعرضهم للأخطار أو الأضرار، أو من كل ما يعوق دراستهم وبالإضافة إلى ذلك، رئي أن هذه المادة تحد من إمكانية اكتساب الشباب خبرة في العمل.
الإجراءات	في عام ٢٠٠٣، قررت الحكومة إرجاء النظر في هذا التحفظ ريثما تقوم بتقييم الخطوات التي يفرضها التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨). واستجابة لما أعربت عنه اللجنة من قلق بشأن ما إذا كانت التدابير المتخذة لحماية عمالة الأطفال مناسبة، وافقت الحكومة النيوزيلندية على برنامج عمل ستقوم به وزارة العمل لإذكاء الوعي بشأن حقوق الأطفال في العمل ولتحديد خيارات رصد مشاركة الأطفال في مكان العمل. وبدأ العمل بهذا البرنامج في عام ٢٠٠٣ وسيستمر إلى ٢٠٠٦. وقدمت وزارة العمل تقريراً بشأن التقدم الأولي الذي أحرزه برنامج عملها إلى الحكومة النيوزيلندية في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وستنظر حكومة نيوزيلندا في إلغاء التحفظ في ٢٠٠٦.

الجدول ٢ (تابع)

تحفظ	تحتفظ حكومة نيوزيلندا بحق عدم تطبيق الفقرة (ج) من المادة ٣٧ في ظروف يحتم فيها النقص في المرافق المناسبة اختلاط الأحداث والبالغين؛ وتحتفظ أيضاً بحق عدم تطبيق الفقرة (ج) من المادة ٣٧ إذا كانت مصلحة الأحداث الآخرين المقيمين في إحدى المؤسسات تتطلب نقل أحد المجرمين الأحداث أو إذا كان الاختلاط يعتبر مفيداً للأشخاص المعنيين بالأمر.
السبب	انظر المعلومات الواردة أعلاه الخاصة بتحفظ نيوزيلندا على الفقرتين ٢(ب) و٣ من المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
الإجراءات	انظر المعلومات الواردة أعلاه الخاصة بتحفظ نيوزيلندا على الفقرتين ٢(ب) و٣ من المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة	
الوضع	التوقيع: ٢٠٠٠ التصديق: ٢٠٠١
إعلان	تعلن حكومة نيوزيلندا أن السن الدنيا التي ستسمح بموجبه بالتجنيد التطوعي في قواتها المسلحة الوطنية هي سن ١٧ سنة. وتعلن حكومة نيوزيلندا أيضاً أن الضمانات التي اعتمدها لتكفل ألا يكون التجنيد قسرياً أو مفروضاً بالإكراه، تشمل ما يلي: (أ) أن يشترط في إجراءات التجنيد في قوات الدفاع على الأشخاص المسؤولين عن التجنيد التأكد من أن هذا التجنيد طوعي حقاً؛ (ب) أن يشترط التشريع الحصول على موافقة أحد الوالدين أو الوصي على التجنيد متى كانت هذه الموافقة ضرورية بمقتضى القانون النيوزيلندي. ويجب على الوالد أو الوصي أيضاً الإقرار بأن الشخص المجند سيكون مسؤولاً عن الخدمة الفعلية بعد بلوغه ١٨ سنة؛ (ج) أن تكون عملية التجنيد مفصلة وإخبارية، مما يضمن أن يكون جميع الأشخاص على دراية كاملة بما سيضطعون به من واجبات الخدمة العسكرية قبل أداء قسم اليمين؛ (د) أن تفرض إجراءات التجنيد على المجندين إبراز شهادات الميلاد كدليل موثوق به عن السن.
البروتوكول الاختياري الثاني لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية	
الوضع	التوقيع: ٢٠٠٠ التصديق: قيد النظر الفعلي
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	
الوضع	الانضمام: تم النظر فيه وتقرر عدم الانضمام في ٢٠٠٣

الجدول ٢ (تابع)

اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة

الاتفاقيات	التصديق	التوقيع	اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأخرى وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة
	١٩٧٨/١٢/٢٨ ١٩٧٩/٠٣/٢٨ (تاريخ بدء النفاذ)	١٩٤٩/١١/٢٥	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
	١٩٢٧/٠٦/١٨ ١٩٢٧/٠٦/١٨ (تاريخ بدء النفاذ)	١٩٢٦/٠٩/٢٥	الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦ بصيغتها المعدلة عام ١٩٥٥
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير
١٩٦٠/٠٦/٣٠ ١٩٦٠/٠٩/٢٨ (تاريخ بدء النفاذ)			الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ١٩٥١
١٩٧٣/٠٨/٦ ١٩٧٣/٠٨/٦ (تاريخ بدء النفاذ)			البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، ١٩٥٤
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، ١٩٦١
	٢٠٠٠/٠٩/٧ ٢٠٠٢/٠٧/١ (تاريخ بدء النفاذ)	١٩٩٨/١٠/٧	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ١٩٩٨
	٢٠٠٢/٠٧/١٩ ٢٠٠٣/٠٩/٢٩ (تاريخ بدء النفاذ)	٢٠٠٠/١٢/١٤	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ٢٠٠٠

الجدول ٢ (تابع)

٢٠٠٢/٠٧/١٩ ٢٠٠٣/١٢/٢٥ (تاريخ بدء النفاذ)	٢٠٠٠/١٢/١٤	بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
	غير طرف في الاتفاقية	بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة

الاتفاقيات منظمة العمل الدولية	التوقيع	التصديق	الانضمام
اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة)، ١٩٢١ (رقم ١٤)		١٩٣٨/٠٣/٢٩ ١٩٣٨/٠٣/٢٩ (تاريخ بدء النفاذ)	
اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)		١٩٣٨/٠٣/٢٩ ١٩٣٩/٠٣/٢٩ (تاريخ بدء النفاذ)	
اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)		١٩٥٩/١١/٣٠ ١٩٦٠/١١/٣٠ (تاريخ بدء النفاذ)	
اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)	غير طرف في الاتفاقية		
اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧)		١٩٥٠/١١/١٠ ١٩٥٢/٠١/٢٢ (تاريخ بدء النفاذ)	
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)		٢٠٠٣/٠٦/٩ ٢٠٠٤/٠٦/٩ (تاريخ بدء النفاذ)	

الجدول ٢ (تابع)

	١٩٨٣/٠٦/٣ ١٩٨٤/٠٦/٣ (تاريخ بدء النفاذ)		اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)
	١٩٦٨/٠٦/١٤ ١٩٦٩/٠٦/١٤ (تاريخ بدء النفاذ)		اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧ (رقم ١٠٦)
	١٩٨٣/٠٦/٣ ١٩٨٤/٠٦/٣ (تاريخ بدء النفاذ)		اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)
	١٩٦٥/٠٧/١٥ ١٩٦٦/٠٧/١٥ (تاريخ بدء النفاذ)		اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية الإجازة مدفوعة الأجر (مراجعة)، ١٩٧٠ (رقم ١٣٢)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية علاقات العمل (في الخدمة العامة)، ١٩٧٨ (رقم ١٥١)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)
	٢٠٠١/٠٦/١٤ ٢٠٠١/٠٦/١٤ (تاريخ بدء النفاذ)		اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)

الجدول ٢ (تابع)

اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ذات الصلة

الانضمام	التصديق	التوقيع	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
	١٩٦٣/٠٢/١٢ ١٩٦٣/٠٥/١٢ (تاريخ بدء النفاذ)		اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم

اتفاقيات مؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص

الانضمام	التصديق	التوقيع	اتفاقيات مؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص
		غير طرف في الاتفاقية	الاتفاقية المتعلقة بتسوية النزاع بين قانون الجنسية وقانون الإقامة، ١٩٥٥
١٩٨٦/٠٢/٢٦ ١٩٨٦/٠٣/٢٨ (تاريخ بدء النفاذ)			اتفاقية تحصيل النفقة في الخارج، ١٩٥٦
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن الاعتراف بالقرارات المتعلقة بالتزامات النفقة تجاه الأطفال وإنفاذ هذه القرارات، ١٩٥٨
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن صلاحيات السلطات والقانون المنطبق في مجال حماية القصر، ١٩٦١
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن الولاية القضائية والقانون الواجب التطبيق والاعتراف بالمراسيم المتعلقة بالتبني، ١٩٦٥
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن القانون المنطبق على التزامات النفقة، ١٩٧٣
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن الاعتراف بأحكام الطلاق والانفصال، ١٩٧٠
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن الاعتراف بالقرارات المتعلقة بالتزامات النفقة وإنفاذ هذه القرارات، ١٩٧٣

الجدول ٢ (تابع)

١٩٩١/٠٥/٣١ ١٩٩١/٠٨/١ (تاريخ بدء النفاذ)			اتفاقية بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي، ١٩٨٠
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن عقد الزواج والاعتراف بصحته، ١٩٧٨
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن القانون المنطبق على نظم الزوجية، ١٩٧٨
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن الوصول إلى العدالة على الصعيد الدولي، ١٩٨٠
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن القانون المنطبق على الميراث في حالة الوفاة، ١٩٨٩
١٩٩٨/٠٩/١٨ ١٩٩٩/٠١/١ (تاريخ بدء النفاذ)			اتفاقية بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، ١٩٩٣
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن الاختصاص والقانون المنطبق والاعتراف والتنفيذ والتعاون في مجال المسؤولية الأبوية والتدابير لحماية الأطفال، ١٩٩٦
		غير طرف في الاتفاقية	اتفاقية بشأن الحماية الدولية للراشدين، ٢٠٠٢

اتفاقيات ومعاهدات جنيف المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

الاتفاقيات ومعاهدات جنيف المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني	التوقيع	التصديق	الانضمام
اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩	١٩٥٠/٠٢/١١	١٩٥٩/٠٥/٢ ١٩٥٩/١١/٢ (تاريخ بدء النفاذ)	
اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، ١٩٤٩	١٩٥٠/٠٢/١١	١٩٥٩/٠٥/٢ ١٩٥٩/١١/٢ (تاريخ بدء النفاذ)	

الجدول ٢ (تابع)

١٩٥٩/٠٥/٢ ١٩٥٩/١١/٢ (تاريخ بدء النفاذ)	١٩٥٠/٠٢/١١	اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، ١٩٤٩
١٩٥٩/٠٥/٢ ١٩٥٩/١١/٢ (تاريخ بدء النفاذ)	١٩٥٠/٠٢/١١	اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، ١٩٤٩
١٩٨٨/٠٢/٨ ١٩٨٨/٠٨/٨ (تاريخ بدء النفاذ)	١٩٧٨/١١/٢٧	بروتوكول إضافي ملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ يتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، ١٩٧٧
١٩٨٨/٠٢/٨ ١٩٨٨/٠٨/٨ (تاريخ بدء النفاذ)	١٩٧٨/١١/٢٧	بروتوكول إضافي ملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ يتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، ١٩٧٧
١٩٩٩/٠١/٢٧ ١٩٩٩/٠٧/١ (تاريخ بدء النفاذ)	١٩٩٧/١٢/٣	اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ١٩٩٧

باء - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

كيف تُجعل صكوك حقوق الإنسان جزءاً من النظام القانوني الوطني

٨٩- لا تصبح الاتفاقات الدولية تلقائياً جزءاً من قانون نيوزيلندا بمجرد عملية التصديق عليها أو الانضمام إليها أو قبولها. فلكي يسري أي اتفاق دولي في نيوزيلندا، ينبغي أن تكون أحكامه واردة بالفعل في قانون نيوزيلندا الحالي أو يتعين سن تشريع جديد لهذا الغرض. ولذلك تقوم حكومة نيوزيلندا، قبل أن تصبح طرفاً في أحد الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، باستعراض قانونها المحلي لترى ما إذا كان يلزم سن أي تشريعات أو إدخال تعديلات إضافية على التشريعات الموجودة من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق في قانون نيوزيلندا تنفيذاً كاملاً وفعالاً، أو ما إذا كان يلزم إبداء أية تحفظات.

التشريعات والسلطات التي لديها اختصاص فيما يتصل بحقوق الإنسان

٩٠- يرد في الفقرات التالية وصف للقوانين الرئيسية في هذا المجال.

قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠

٩١- كان الغرض من هذا القانون هو تأكيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية في نيوزيلندا وحمايتها وتعزيزها، وتأكيد التزام نيوزيلندا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينطبق القانون على الأعمال التي تقوم بها الأجهزة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية لحكومة نيوزيلندا أو تلك التي يقوم بها أي شخص أو هيئة أثناء تادية أية وظيفة عامة أو ممارسة أية سلطة أو أداء أية مهمة مسندة لذلك الشخص أو تلك الهيئة أو مفروضة عليهما بموجب القانون أو وفقاً له.

٩٢- وعلى النائب العام أن يسترعي نظر البرلمان إلى أي نص من نصوص مشروع قانون يتعارض مع أي من الحقوق والحريات الواردة في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠، وذلك عند تقديمه إذا كان مشروع قانون حكومي، أو في أقرب وقت ممكن بعد تقديم أي مشروع قانون آخر. وتملك لجنة استعراض اللوائح الصلاحية لتسترعي نظر البرلمان إلى أي لائحة تمس نفس الحقوق والحريات. وقد أكدت محكمة الاستئناف إمكانية رفع دعوى ضد التاج للمطالبة بتعويض عن الأضرار الناتجة عن انتهاك حقوق وحريات منصوص عليها في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠.^(٣)

٩٣- ويطلب مجلس الوزراء النيوزيلندي أن تتضمن جميع المشورات بشأن السياسة العامة بياناً عن آثارها على حقوق الإنسان، لتتسجم مع قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ (انظر أدناه). ويطلب مجلس الوزراء أيضاً بياناً بشأن الآثار الجنسانية ومنظوراً بشأن الإعاقة كلما كان لأحدهما صلة بالموضوع.

(٣) *Simpson v Attorney-General* [1994] 3 NZLR 667 (Baigent s Case)

٩٤- وتؤدي وزارة العدل دور الريادة من حيث إسداء المشورة بشأن السياسة العامة إلى الحكومة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. والوزارة مسؤولة كذلك عن فحص جميع مشاريع القوانين الجديدة للتأكد من تمشيها مع قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ وتقديم المشورة القانونية المتعلقة بنتائجها إلى النائب العام. وأصدرت الوزارة مؤخراً المبادئ التوجيهية المعنية بقانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ لمساعدة جميع موظفي الخدمة العامة على إدراج اعتبارات حقوق الإنسان في المشورة بشأن السياسة العامة وفي الممارسة التنفيذية.

قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣

٩٥- دخل قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، وهو يجمع بين أحكام قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧ وأحكام قانون العلاقات بين الأجناس لعام ١٩٧١. وهذا التشريع هو قبل كل شيء قانون مناهض للتمييز، ويحدد ١٣ سبباً من الأسباب التي يحظر التمييز على أساسها هي: الجنس، والوضع العائلي، والمعتقد الديني، والمعتقد الأخلاقي، واللون، والعرق، والأصل الإثني أو القومي، والعجز (بما في ذلك وجود كائنات حية في الجسم يمكنها أن تسبب المرض)، والسن، والرأي السياسي، والوضع الوظيفي، والوضع الأسري، والميل الجنسي. ويوفر القانون خدمة لتسوية المنازعات ممولّة من أموال عامة بالنسبة للشكاوى المتعلقة بالتمييز على هذه الأسس في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، يحدد الجزء الثاني من القانون سبعة مجالات عامة ليس مشروعاً التمييز فيها وهي: العمل (بما في ذلك فترة ما قبل العمل)؛ وعمليات الشراكة؛ والرابطات الصناعية والمهنية؛ والهيئات المؤهلة وهيئات التدريب المهني؛ واستخدام الأماكن والمركبات والمرافق؛ وتوفير السلع والخدمات؛ وتوفير الأرض والسكن وغير ذلك من مرافق الإيواء؛ والاستفادة من خدمات المؤسسات التعليمية. ويتضمن القانون أيضاً أحكاماً تتعلق بالتنافر العرقي والمضايقات الجنسية والمضايقات العرقية.

٩٦- وفيما يتعلق بالقطاع العام، ينظم معظم الأنشطة الجزء ١- ألف من القانون الذي يأخذ بمعيار عدم التمييز المحدد في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠. ويجيز بذلك تقديم الشكاوى المتعلقة بالتمييز في القطاع العام من خلال عملية لتسوية المنازعات ممولّة بأموال عامة، وإذا أخفقت هذه العملية في معالجة الشكاوى، يمكن آنذاك تقديمها من خلال عملية مقاضاة ممولّة بأموال عامة. إلا أن السياسات والممارسات الحكومية في مجال العمل والمجالات المرتبطة بها من مضايقة وتجنّ على المستويين العرقي والجنسي لا تزال خاضعة لنفس المعايير التي تخضع لها أنشطة القطاع الخاص والمبينة في الجزء الثاني من قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣.

٩٧- وينظم قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ أيضاً لجنة حقوق الإنسان ويوجب عليها أن تركز استراتيجيتها على جميع حقوق الإنسان (وليس عدم التمييز فحسب)، والتعليم وأنشطة الدعوة. ويستجيب ضم مفوض العلاقات بين الأجناس (موفق العلاقات بين الأجناس سابقاً) إلى اللجنة، عقب اعتماد قانون تعديل حقوق الإنسان لعام ٢٠٠١، للحاجة إلى نهج شمولي إزاء حقوق الإنسان عن طريق إتاحة مدخل واحد لتقديم الشكاوى المتعلقة بجميع الأسباب التي يحظر على أساسها التمييز، سواء أكانت تتعلق بنشاط للقطاع الخاص أو العام، مع الاعتراف بأن للعلاقات بين الأجناس دوراً هاماً للغاية في نشاط حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

٩٨- كما أن إنشاء منصب جديد متفرغ للمفوض المعني بتكافؤ فرص العمل يكفل استمرار تطوير المبادئ التوجيهية وقواعد ممارسات طوعية لتيسير وتعزيز الممارسات الفضلى في مجال تكافؤ فرص العمل (بما في ذلك تساوي الأجر). ويقوم المفوض المعني بتكافؤ فرص العمل برصد وقياس وضع وتطور المجموعات التي يستهدفها تكافؤ فرص العمل (الماوريون وشعوب جزر المحيط الهادئ والنساء والعاجزون) في القطاعين العام والخاص. وينص قانون كيانات التاج لعام ٢٠٠٥ على أحكام بشأن صاحب العمل الجيد، تتضمن سياسات تتعلق بتكافؤ فرص العمل، يتعين على كيانات التاج إبلاغها في ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وسيقوم المفوض المعني بتكافؤ فرص العمل بوضع مبادئ توجيهية بالتشاور مع اللجنة المعنية بخدمات الدولة، فضلاً عن رصد عملية إدراج المعلومات المتعلقة بتكافؤ فرص العمل في التقارير السنوية لكيانات التاج.

٩٩- وتقدم لجنة حقوق الإنسان تقريراً سنوياً إلى وزير العدل عن ممارستها لوظائفها بموجب القانون. ويعرض الوزير هذا التقرير أمام البرلمان.

١٠٠- ويطلب قانون تعديل حقوق الإنسان لعام ٢٠٠١ أيضاً إلى لجنة حقوق الإنسان أن تضع خطة عمل وطنية بالتشاور مع الأطراف المعنية، لتعزيز حقوق الإنسان في نيوزيلندا وحمايتها. وشرعت اللجنة في وضع الخطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والقيام بدراسات ومشاورات واسعة النطاق من أجل إقامة الوضع الحالي لحقوق الإنسان في نيوزيلندا. وحددت المجالات التي أجادت فيها نيوزيلندا والمجالات التي يتعين عليها تحسينها. وقد تم تقديم هذه المعلومة في تقرير "حقوق الإنسان اليوم في نيوزيلندا" (آب/أغسطس ٢٠٠٤). وأعلن هذا التقرير عن تطور خطة العمل الوطنية. وقد صدرت الخطة النهائية، خطة عمل نيوزيلندا المعنية بحقوق الإنسان، في آذار/مارس ٢٠٠٥. وتتضمن ١٨٠ توصية لتحسين حالة حقوق الإنسان في نيوزيلندا. واستجابة للخطة، وافقت الحكومة على مواصلة النظر في وضع خطة عمل حكومية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

قانون أمناء المظالم لعام ١٩٧٥

١٠١- ينص هذا القانون على أن يعين الحاكم العام أمناء المظالم بناء على توصية مجلس النواب. وبحق أمناء المظالم في أي قرار أو توصية، أو أي فعل أو تقصير، من جانب أي وزير من وزراء التاج أو أية إدارة حكومية أو أية هيئة من الهيئات المدرجة في الجداول الملحقه بالقانون ويتعلق بمسألة إدارية وبمس أي شخص أو مجموعة أشخاص بصفتهم الشخصية. وتجري هذه التحقيقات بناء على شكوى يقدمها أي شخص أو بناء على اقتراح من أمين المظالم نفسه. ويجوز لأمين المظالم أن يقدم التوصيات التي يراها مناسبة، وأن يبلغها إلى الإدارة أو المنظمة المعنية. وإذا لم تتخذ الإجراءات المطلوبة في غضون فترة زمنية معقولة، جاز تقديم التقرير حينذاك إلى رئيس الوزراء وإبلاغه إلى مجلس النواب. ويقدم أمين المظالم أيضاً تقريراً سنوياً إلى مجلس النواب.

١٠٢- وعندما تُنشأ هيئات جديدة بموجب قانون تشريعي، يُنظر في مدى استصواب إدراجها في الجداول الملحقه بقانون أمناء المظالم لعام ١٩٧٥ وقانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢.

قانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢

١٠٣- يرمي هذا القانون إلى زيادة حرية الحصول على المعلومات، وحماية هذه المعلومات إلى الحد الذي يتمشى مع المصلحة العامة والحفاظ على الخصوصيات، ووضع الإجراءات اللازمة لهذه الأغراض. والمعلومات الرسمية معرفة تعريفاً واسعاً في الفرع ٢ من القانون وترد الهيئات التي ينطبق عليها القانون في الجداول الملحقة بهذا القانون وبقانون أمناء المظالم لعام ١٩٨٢. وعموماً، يخضع لهذا القانون الوزراء والإدارات الحكومية وجميع الوكالات الحكومية.

١٠٤- ويجوز للأفراد ولبعض الهيئات الاعتبارية مطالبة الهيئات المدرجة في الجداول بإتاحة المعلومات الرسمية. وتتاح المعلومات الرسمية، ما لم يكن هناك سبب وجيه (يحدده القانون) لعدم الكشف عنها. ولأمناء المظالم أن يحققوا ويعيدوا النظر في رفض أي إدارة أو وزارة أو مؤسسة إتاحة المعلومات الرسمية متى تم طلبها. ويقدمون بعد ذلك تقريراً إلى الهيئة المختصة مشفوعاً بتوصيات. ويقع على الإدارات والوزارات والمنظمات واجب عام يتمثل في مراعاة أية توصية، ما لم يوعز الحاكم العام بخلاف ذلك بموجب قرار من المجلس الخاص. ومن الممكن للشخص الذي قدم الطلب الأصلي أن يطلب إعادة النظر في مثل هذا القرار الصادر عن المجلس الخاص في المحكمة العليا وأن يستأنف أمام محكمة الاستئناف.

١٠٥- وينشئ قانون المعلومات الرسمية والاجتماعات للحكومات المحلية لعام ١٩٨٧ نظاماً مماثلاً يتعلق بالمعلومات الرسمية التي تحتفظ بها مؤسسات الحكومات المحلية.

قانون الخصوصية لعام ١٩٩٣

١٠٦- يعزز هذا القانون الخصوصية الفردية بصورة عامة وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن حماية الخصوصية والتدفق الدولي للبيانات. وينقل القانون أحكام قانون المفوض المعني بالخصوصيات لعام ١٩٩١ وينشئ ١٢ مبدأً للخصوصية المعلومات تنظم جمع واستبقاء واستخدام وكشف المعلومات المتعلقة بالأفراد من جانب وكالات القطاعين العام والخاص. وتنظم المبادئ أيضاً إمكانية الاطلاع على المعلومات الشخصية المحفوظة لدى هذه الوكالات. وقد يعفي المفوض المعني بالخصوصيات بعض المبادئ بمقتضى مدونات قواعد الممارسة.

١٠٧- ويحدد القانون أيضاً أربعة "مبادئ لخصوصية السجل العام" تنظم طريقة الاطلاع على المعلومات الشخصية المحفوظة في القوائم القانونية (مثل سجلات المواليد والوفيات والزواج). وهناك أيضاً نظام لربط المعلومات يضع ضوابط تتعلق بأحكام ربط المعلومات القانونية التي ينفذها القطاع العام.

١٠٨- ويجوز القانون المفوض المعني بالخصوصيات صلاحيات واسعة للرصد والإبلاغ بصدد السياسات العامة والتشريعات التي تطوي على آثار تتعلق بالخصوصيات. ويضع القانون آلية للشكاوى تمكن الأفراد من تقديم شكاوى إلى المفوض المعني بالخصوصيات إذا كانوا يعتقدون أن خصوصياتهم قد انتهكت. ويتم التركيز على معالجة الشكاوى عن طريق التسوية حيثما أمكن ذلك. إلا أنه يمكن رفع دعاوى مدنية أمام محكمة مراجعة شكاوى حقوق الإنسان في الحالات التي لا تتم فيها تسوية شكاوى ما.

١٠٩- وللمفوض المعني بالخصوصيات أيضاً وظيفة عامة تتعلق بالرصد والإبلاغ بصدد مقترحات السياسات العامة ومقترحات التشريعات التي تمس الخصوصيات الفردية. ومثل لجنة حقوق الإنسان، يقدم المفوض المعني بالخصوصيات تقريراً سنوياً إلى وزير العدل عن ممارسته لوظائفه بموجب القوانين التي تخصه. ويعرض الوزير هذا التقرير على البرلمان.

قانون المفوض المعني بالأطفال لعام ٢٠٠٣

١١٠- أنشئ منصب المفوض المعني بالأطفال في بادئ الأمر بموجب قانون الأطفال والشباب وأسرهام لعام ١٩٨٩ والآن بموجب قانون المفوض المعني بالأطفال لعام ٢٠٠٣، وهو يتحمل المسؤولية في مجال رعاية الأطفال والشباب. ويقوم المفوض بمجموعة واسعة من الوظائف التي تهدف إلى تعزيز وتأمين رعاية الأطفال والشباب. وتستخدم اتفاقية حقوق الطفل أساساً لهذا العمل.

قانون المفوض المعني بالصحة والعجز لعام ١٩٩٤

١١١- ينشئ هذا القانون منصب المفوض المعني بالصحة والعجز. وتمثل مسؤولية المفوض في تعزيز وحماية حقوق المستفيدين من خدمات الدوائر المعنية بالصحة والعجز من خلال أنشطة التثقيف العام ومعالجة الشكاوى. وترد هذه الحقوق ذاتها في مدونة حقوق المستفيدين من خدمات الدوائر المعنية بالصحة والعجز، وهي نظام يندرج في إطار هذا القانون وقد بدأ سريانه في تموز/يوليه ١٩٩٦.

قانون إنشاء الهيئة المعنية بالشكاوى ضد الشرطة

١١٢- يتيح هذا القانون إمكانية التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة وتسويتها عن طريق إنشاء هيئة معنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة. ويجوز للهيئة أن تتلقى شكاوى بشأن أي سوء تصرف أو تقصير عن أداء واجب يصدر عن أي فرد من أفراد الشرطة أو بشأن إجراءات الشرطة. ويقوم بالتحقيق في معظم الشكاوى أفراد يعملون في سلك الشرطة بالنيابة عن الهيئة، وتجري هذه الأخيرة تقييمها الخاص لذلك التحقيق، ولها أن توافق على قرار المفوض أو أن تقدم توصيات تشمل اتخاذ إجراءات تأديبية أو جزائية. وفي القضايا الخطيرة توظف الهيئة محققين تابعين لها لا يعملون في سلك الشرطة. وإذا تولت الهيئة التحقيق في الشكاوى بنفسها وجب عليها تقديم آرائها وتوصياتها إلى مفوض الشرطة. وإذا لم يتخذ إجراء كاف ومناسب في غضون فترة معقولة جاز إرسال الآراء والتوصيات إلى النائب العام ووزير الشرطة، وعرضها عند الاقتضاء على مجلس النواب.

١١٣- وتقدم الهيئة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة تقارير سنوية إلى وزير العدل عن ممارستها لوظائفها وفقاً للقانون.

١١٤- وهناك تشريع معروض على مجلس النواب قد يغير اسم الهيئة ليصبح الهيئة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة ويوسع عضويتها إلى ثلاثة أشخاص.

الدستور/شرعة الحقوق

١١٥- ليست لنيوزيلندا وثيقة دستورية وحيدة. فالإطار الدستوري، كما ورد ذلك أعلاه، يشمل القانون الدستوري لعام ١٩٨٦ وعدداً من الأحكام التشريعية وقواعد القانون العام. وتتحدد كيفية ممارسة هذه السلطات القانونية على أساس أعراف دستورية. وتقرّ الفعاليات الدستورية بالطابع الإلزامي لهذه الأعراف. والقانون العادي هو الذي ينبني عليه ويصان بموجبه الإطار الدستوري، ولا يتم ذلك من خلال تنفيذ قانون أعلى أو أساسي كالذي يوجد في أنظمة قضائية أخرى.

١١٦- ولهذا السبب، فإن نيوزيلندا وإن كانت لديها شرعة للحقوق تم سنّها في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠، فإنّها لا تعلو على قوانين البرلمان الأخرى. فالحقوق والحريات الواردة في هذا القانون تخضع لحدود معقولة ينص عليها القانون ولها ما يبررها في مجتمع حر وديمقراطي. وكلما أمكن إعطاء معنى لأحد التشريعات يكون متفقاً مع الحقوق والحريات الواردة في قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠، فضلت المحاكم هذا المعنى على أي معنى آخر. بيد أن المحاكم لا تملك سلطة إلغاء التشريعات الأولية على أساس عدم توافقها مع قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ (رغم أن بإمكانها إلغاء التشريعات الثانوية غير المتوافقة مع شرعة الحقوق).

إنفاذ المحاكم وغيرها من السلطات لصكوك حقوق الإنسان

١١٧- لكي يستطيع الفرد إقامة دعوى مباشرة بشأن حقوق تحميها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ينبغي عموماً أن يكون الحق مدرجاً في القانون التشريعي المحلي. وتفسر المحاكم القانون التشريعي، حيثما تسمح صيغته بذلك، بما يتمشى والقانون الدولي ويضعه موضع التنفيذ. وعدم مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة يجعل صانع القرار عرضة لمراجعة قضائية.

سبل الانتصاف والتعويض ورد الاعتبار

١١٨- يمكن للأفراد الذين يرون أن أياً من حقوقهم بموجب قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ قد انتهك، رفع دعوى ضد التاج. ويوجد عدد من سبل الانتصاف الممكنة، بما في ذلك الأمر باستبعاد الأدلة التي حصل عليها من خلال انتهاك حق يضمنه قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠. ويخضع مثل هذا الأمر لموازنة تعطي الثقل المناسب للحق، فضلاً عن العوامل الأخرى التي تعمل لصالح الاستبعاد أو ضده. ويمكن للمحكمة أيضاً أن تأمر بإيقاف الإجراءات إذا شكّل أي تأخير بسبب طول الإجراءات انتهاكاً للفرع ٢٥(ب) من قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ (الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له)^(٤). وقد رأت محكمة الاستئناف أنه إذا تعذر إعطاء أي حكم قانوني معنى يتمشى مع قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠، يمكن لأي محكمة أن تصدر إعلاناً بعدم التوافق رغم لزوم إنفاذ الحكم^(٥).

(٤) *Martin v. Tauranga District Court* [1995] 2NZLR 419

(٥) *Moonen v. Film and Literature Board of Review* [2000] 2 NZLR 9

١١٩- وفيما يخص قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، يمكن البت في شكاوى التمييز غير المشروع من خلال آلية الشكاوى في لجنة حقوق الإنسان. وتحاول اللجنة مساعدة الأطراف على معالجة الشكاوى باستخدام نهج مرن وسريع لتسوية المنازعات يتضمن الوساطة وغيرها من آليات تسوية المنازعات على مستوى متدن. فإذا فشلت تسوية النزاع على المستوى المتدني أو كانت غير مناسبة جاز لأصحاب الشكاوى عرض قضيتهم أمام محكمة إعادة النظر في مسائل حقوق الإنسان (محكمة مراجعة الشكاوى سابقاً) لكي تبت فيها. ويجوز لمدير إجراءات حقوق الإنسان (وهو مكتب مستقل ضمن لجنة حقوق الإنسان)، أن يمثل صاحب الشكاوى في النزاع مجاناً إن استوفى شروطاً معينة. كما يمكن لصاحب الشكاوى أن يرفع قضيته إلى المحكمة بنفسه أو أن يستعين بمحاميه الخاص.

١٢٠- وفي الحالات التي تقرر فيها محكمة إعادة النظر في مسائل حقوق الإنسان إحدى الشكاوى، بما فيها الشكاوى المتعلقة بسياسات الحكومة وممارستها، تتوافر طائفة واسعة من أوجه الانتصاف: منح التعويضات؛ وإصدار أوامر زجرية؛ والأمر باتخاذ إجراءات للتعويض عن الخسائر؛ والأمر بتنظيم تدريب لمساعدة أولئك الذين أحلوا بالقانون على الوفاء بالتزاماتهم المستقبلية. وإذا تعلق الشكاوى بتشريعات أو أنظمة متخذة بصورة قانونية وأقرت هذه الشكاوى، كان سبيل الانتصاف الوحيد المتاح هو إصدار إعلان بعدم التوافق. وهذا لا يعني إبطال التشريع وإنما يتوجب على الوزير المسؤول أن يوجه انتباه مجلس النواب إلى الإعلان وإلى استجابة الحكومة له.

١٢١- ويجوز استئناف قرارات محكمة إعادة النظر في مسائل حقوق الإنسان أمام المحكمة العالية بشأن المسائل الوقائية والقانونية، أو أمام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا بشأن النقاط القانونية.

١٢٢- وللهيئة المعنية بعلاقات العمل ومحكمة العمل أيضاً بعض الاختصاص فيما يتصل بدعاوى المظالم الشخصية والدعاوى المتعلقة بالإخلال بعقود العمل. وتشمل المسائل المندرجة في إطار إجراءات التظلم الشخصية الادعاءات المتعلقة بالفصل من العمل دون مبرر، والتمييز في مجالات معينة، وتصرفات أصحاب العمل التي لا مبرر لها، والمضايقات الجنسية، والإكراه فيما يتعلق بالانضمام أو عدم الانضمام إلى عضوية إحدى نقابات الموظفين. ويمكن استئناف قرارات الهيئة المعنية بعلاقات العمل أمام محكمة العمل.

١٢٣- وختاماً، تتمتع المحكمة الجزئية، بموجب المادتين ١٣١ و ١٣٤ من قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، باختصاص فيما يتعلق بجرائم التحريض على التنافر العرقي ومنع الدخول إلى الأماكن العامة أو استخدام المركبات أو المرافق العامة لأسباب تمييزية. ولا يجوز إقامة مثل هذه الدعاوى إلا بموافقة النائب العام.

١٢٤- ويجوز لمواطني نيوزيلندا أن يستفيدوا أيضاً، في إطار إجراء تقديم البلاغات الفردية، من الأحكام المتعلقة بالشكاوى الواردة في البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أصدرت نيوزيلندا الإعلان الذي تقتضيه المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب، والذي يعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب بتلقي البلاغات من الأفراد المشمولين بولايتها.

جيم - الإطار العام لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

نشر صكوك حقوق الإنسان

١٢٥ - بمناسبة الاحتفال بالذكرى مرور خمسين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصدرت الحكومة "كتيب نيوزيلندا بشأن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان" *New Zealand Handbook on International Human Rights*. وقد نشر هذا الكتيب ليكون بمثابة مقدمة لمن أراد من مواطني نيوزيلندا الاطلاع على المزيد من المعلومات حول الإطار الدولي لحقوق الإنسان، ويتم تنقيحه منذ ذلك التاريخ، كانت آخر مرة في عام ٢٠٠٣.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١٢٦ - الوظائف الرئيسية للجنة حقوق الإنسان، المبينة في قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، هي التالية:

- دعم وتعزيز احترام حقوق الإنسان وفهمها وتقديرها في المجتمع النيوزيلندي؛
 - تشجيع الحفاظ على علاقات منسجمة بين الأفراد وبين مختلف الجماعات في المجتمع النيوزيلندي وتطوير هذه العلاقات.
- ١٢٧ - وللمفوض المعني بالخصوصيات وظيفة مماثلة فيما يتصل بالعمل، عن طريق التثقيف والإعلان، على فهم وقبول حماية خصوصيات الأفراد.

١٢٨ - يخول قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ لجنة حقوق الإنسان، لتضطلع بمهامها الرئيسية عدة صلاحيات منها:

- تشجيع وتنسيق البرامج والأنشطة في ميدان حقوق الإنسان؛
- اتخاذ البحث والتعليم والمناقشة سبيلاً إلى التشجيع على حسن فهم أبعاد حقوق الإنسان في معاهدة وايتانغي وعلاقتها بقانون حقوق الإنسان المحلي والدولي؛
- إعداد ونشر ما تراه اللجنة مناسباً من مبادئ توجيهية ومدونات ممارسات طوعية لتلافي الأعمال أو الممارسات التي يمكن أن تنافي أو تخالف قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣؛
- الإدلاء ببيانات عامة بشأن أي مجموعة من الأفراد موجودة في نيوزيلندا أو قد تفد إليها وتعرض أو قد تتعرض للعداء أو الازدراء، على أساس أن المجموعة تتألف من أشخاص يُعتبر التمييز ضدهم غير مشروع بموجب قانون حقوق الإنسان؛
- المثول أمام المحكمة أو إقامة دعوى أمامها أو طلبها التدخل في الإجراءات.

١٢٩ - ويقدم الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بطرائق عدة. وسبيل الاتصال الأول الذي يعتمد إليه معظم الناس الذين يلتمسون المعلومات والمشورة من لجنة حقوق الإنسان هو "خط المعلومات"، وهو عبارة عن خدمة هاتفية مجانية. وللجنة أيضاً موقع شامل على شبكة الويب يتيح للمستخدمين الاطلاع بالاتصال المباشر على

المعلومات عن الشكاوى والبيانات الصحفية والعروض وورقات المناقشة ومذكرات القضايا. كما يقدم الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بواسطة مجموعة واسعة من المطبوعات تشمل النشرات عن خدمات اللجنة والمبادئ التوجيهية وورقات المناقشة والكراريس والملصقات. وإضافة إلى ذلك، تعقد اللجنة بصفة منتظمة حلقات دراسية عامة عن طائفة واسعة من مواضيع حقوق الإنسان.

١٣٠- ويعمل في لجنة حقوق الإنسان فريق تعليمي مخصص يقدم خدمات تثقيفية في مجال حقوق الإنسان لعدد كبير من منظمات المجتمع المدني والمنظمات العامة والخاصة. وتشمل هذه الخدمات التثقيفية برنامج "إعمال حقوق الإنسان"، وهو برنامج تدريبي معني بعدم التمييز يستفيد منه القطاع العام؛ وبرامج لتدريب المدربين مثل برنامج "تو تيكانغا" الذي يركز على المعوقين، وبرنامج "كورواي وهامانا" الذي يركز على الأشخاص الذين سبق وأن أصيبوا بمرض عقلي، وبرنامج "تاكو ماناوا" الذي يعد أداة لتمكين المجتمعات المحلية من تيسير احتياجاتها الخاصة من التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد نظمت أيضاً ندوات ودورات الحوار المجتمعية في جميع أرجاء البلاد كجزء من "مشروع تي مانا أي وايتانغي" المعني بأبعاد حقوق الإنسان في معاهدة وايتانغي.

تعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الموظفين العموميين

١٣١- تقدم لجنة حقوق الإنسان برنامجاً تثقيفياً عن عدم التمييز لفائدة القطاع العام. وتشمل المبادرات الحكومية الأخرى إصدار وزارة العدل لكتيب عن شرعة الحقوق في نيوزيلندا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). ويعد هذا الكتيب مصدراً عملياً الهدف منه مساعدة الموظفين على إدراج اعتبارات حقوق الإنسان أثناء وضعهم للسياسات العامة وتنفيذها.

دال - دور عملية تقديم التقارير في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

١٣٢- تضطلع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة بمسؤولية تنسيق إعداد التقارير الدورية لنيوزيلندا إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وتقوم وزارة شؤون المرأة ووزارة شؤون الشباب بإعداد التقارير المطلوب تقديمها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وابتداءً من ٢٠٠٦، ستقوم وزارة العدل بإعداد تقارير نيوزيلندا المطلوب تقديمها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٣٣- وتعد التقارير على أساس المعلومات الواردة من مجموعة كبيرة من الإدارات والوكالات الحكومية. وتتاح التقارير أيضاً لمنظمات المجتمع المدني التماساً لتعليقاتها، ويمكن الحصول عليها من موقع كل وزارة على شبكة الويب. وقد تُرجم إلى اللغة الماورية كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (وبروتوكوله الاختياري الأول) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (وبروتوكولها الاختياري) واتفاقية حقوق الطفل.

١٣٤- وقد نشرت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة ملخصات لدراسة هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان لتقارير نيوزيلندا الدورية، بما في ذلك الأسئلة المحددة المطروحة من قبل اللجان، وهي متاحة مجاناً للعموم على موقع الوزارة على الإنترنت.